الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

محاضرات

النظم السياسية المقارنة

السداسي الثالث و الرابع

إعداد:أ. فاطمة وزان

السنة الجامعية 2019/2018

مقدمة: توضيح الغاية من دراسة مقياس النظم السياسية المقارنة

يهدف تدريس مقياس النظم السياسية المقارنة الى تعريف الطالب بطبيعة النظم السياسية المعاصرة وذلك بطرح عدد من المفاهيم والقضايا المرتبطة بها ثم تحليلها بشكل مقارن ، كما نتناول فيه الأطر النظرية والأدوات البحثية التي يمكن توظيفها لفهم ديناميات الحياة السياسية

مع انتهاء هذا المقرر سيتمكن الطالب من تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة حقل السياسة المقارنة من حيث مادته، حدوده، تطوره، النظريات والمداخل التي قدمت، ومناهجه وأدواته التحليلية.
- معرفة دور النظرية في حقل السياسة المقارنة .
- القدرة على استخدام المداخل النظرية في تحليل النظم السياسية و المقارنة بينها ، ومعرفة المميزات وأوجه النقد الذي قدمت له، وعلاقته بغيره من المداخل، وتطوره، ومستقبله، و محاولة منها اقتراح النماذج البديلة..

ويبقى الأهم في دراسة النظم السياسية المقارنة هو تنمية مهارات التفكير التحليلي النقدي في دراسة المسائل المتصلة بالنظم و بالسياسة المقارنة.

و للوصول الى هذه الاهداف وضعنا البرنامج التالي :

ماهية النظم السياسية المقارنة

تعريف النظام السياسي و المنتظم السياسي

نظام السياسي ، مكوناته ، خصائصه و وظائفه

مستويات دراسة النظام السياسي

معايير تصنيف النظم السياسية والأنماط الرئيسية للنظم السياسية الحديثة (البرلماني والرئاسي وشبه الرئاسي والمجلسي) ونماذج تطبيقية لكل منها

المنهج المقارن في تحليل النظم السياسية

مفهوم الدراسة المقارنة ومستوياتها.

مشكلات الدراسة المقارنة في حقل النظم السياسية

المداخل و المقاربات في دراسة النظم السياسية .

اقترابات النظم السياسية

الاقتراب القانوني

الاقتراب المؤسسي

الاقتراب النسقي

الاقتراب الاتصالي

اقتراب الوظيفية البنيوية

اقتراب الاقتصاد السياسي:

اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع

اقتراب الطبقي / الجماعة / النخبة

التحول الديموقراطي (مفهومه ، اشكاله ، آلياته و دراسة بعض نماذجه

مقارنة أوليّة لأهم النظم السياسية المختلفة في العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا فرنسا، ألمانيا، اليابان، الصين وأمثلة من الوطن العربي

المعارضة السياسية ومسألة الازمات السياسية.

النظام السياسي الجزائري

فيما يلي سنقدم تلخيصا لمحتوى البرنامج

مقدمة :

اختلفت التعاريف و تعددت حول مفهوم علم السياسة الا ما يمكن استخلاصه ان تعريف مفهوم السياسة ارتبط بتعريف بالدولة، أنه علم السلطة وما تحمله من معاني التأثير والنفوذ والقوة.

وورد في موسوعة بلاكويل أن السياسية هي كل عملية ونشاط بين مجموعة من الناس تكون آراؤهم ومواقفهم مختلفة، ويتوصلون إلى قرار جماعي، يعمل على تدعيم الأهداف المشتركة، بحيث أن القرار يتضمن ممارسة للسلطة.

ما يميز هذا التعريف عن باقي التعريفات أنه لايشمل الظاهرة السياسية الدول فقط، بل الانظمة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

و هذا الاختلاف في التعاريف ،بدوره يعكس انقسام الدراسات في علم السياسة بين مدرستين أساسيتين هما:

- المدرسة القانونية والدستورية أو المدرسة الكلاسيكية: وهي تنطلق في دراسة علم السياسة بالتركيز على دراسة مؤسسات الدولة والأبنية الحكومية.

- المدرسة السلوكية: وهي الاتجاه المنهجي والبحثي والنظري والذي اخذ يطغى بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد دراسات علم السياسة، وبتبنيه لمقاربة أكثر شمولا باعتماده على دراسات علم الاجتماع و الاقتصاد و العلوم الاخرى

وتُعدُّ النُظم السياسية المقارنة حقلا (فرعيا) من حقول علم السياسة، حيث استقرت تقسيمات منظمة اليونسكو للأمم المتحدة على تحديد حقول هذا العلم وفقا للاهتمامات التي ينصَّب عليها تركيز كل واحد منها بالرغم من أنها (الميادين) ليست منفصلة عن بعضها البعض تماما فهي تتداخل وتتشابك مع بعضها، وهي:

- الحكومات المقارنة والنظم السياسية
- العلاقات السياسية الدولية
- النظرية السياسية
- الإدارة العامة
-

<u>النظام السياسي و المنتظم السياسي</u>

و رغم تعدد تعريفات النظام السياسي و تباين النظرة التي يوليها كل باحث في هذا الخصوص الا انه يمكن تصنيفها في اطارين اساسين ، احدهما ضيق و هو التعريف التقليدي و الثاني اوسع و هو التعريف الحديث

أن دراسات النظم السياسية في المرحلة ما قبل السلوكية (التقليدية) و التي ا استمرت من أواخر القرن 19 حتى عشرينيات القرن 20 ، قد تميزت بالتركيز على الدولة و مؤسساتها و دستورها و نظامها القانوني على أساس أن علم السياسة هو علم الدولة و أن الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليا و خارجيا

يراد بالنظام السياسي في هذا المعنى انظمة الحكم التي تسود دولة معينة ، . وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية و القانون الدستوري وبالتالي فالنظام السياسي حسب نظرها هو بالأساس نظام الحكم. وكيفية تنظيم السلطة من حيث تعريف الدولة وأركانها (شكل الدولة (بسيط أو مركب) وشكل الحكومة (ملكية، جمهورية) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية) ووسائل بناء السلطة من حيث تنظيم الانتخابات أو النظام القانوني للانتخابات، ونظام التعيين، أو ممارسة السلطة وتوليها عن طريق الوراثة، ودراسة وظائف الدولة القانونية من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء.

و كانت تعرف النظام السياسي على انه مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم السلطات العامة في الدولة وتحدد اختصاصاتها ووظائفها والعلاقة بينها[1] . و كذلك القواعد التي تبين حقوق الافراد و حرياتهم و ضماناتهم ، وفي هذا الشان ذهب جورج بيردو الى تعريف النظام السياسي على انه كيفية ممارسة السلطة في الدولة

و لا يزال هذا التعريف القانوني التقليدي للنظام السياسي قائما و ان طوره انصاره بعض الشيء ليشمل من حيث الاهتمام بعناصر اخرى في التحليل كالأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الأيديولوجيات السياسية

الا أن هذا المفهوم تراجع بعد الحرب العالمية الثانية وازدياد عدد الدول، وتوجيه علماء السياسة السلوكيون انتقادات عنيفة لحصر التعريف في إطار الجانب الشكلي والقانوني، وتفضيلهم بذلك استخدام **مصطلح النظام السياسي بمفهوم political system بدلا عن political regime كون regime يأخذ بعدا قانونيا بينما system أوسع وأشمل يتكون من مجموعة مترابطة من المواضيع والعناصر والنظم الفرعية المتفاعلة، و مجالات نشاط السلطة لا شكلها فقط، حيث أصبحت الحكومة عنصرا من عناصر الدراسة وليست موضوع الدراسة الكلي**

و يسميها موريس دروفرجي بالمجتمعات الكلية، أي هي النظم الاجتماعية التي تندمج فيها وتخضع لها سائر التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين(’موريس دروفرجي، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.)** 1

بمعنى انه اصبح يشير إلى **شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواءا من حيث منطلقها (الجانب الإيديولوجي)، أو القائمين على ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية).**

[1] كمال المنوفي، محاضرات في النظم السياسية

تعريف روبرت داهل: يعطي تعريفا للنظام السياسي اوسع من سابقيه، فهو يرى بأن النظام السياسي هو أيه مجموعة من البشر تتسم بالثبات والانتظام في صلاتها الانسانية والتي تنطوي على علاقات السلطة والحكم والولاية" روبرت داهل، **التحليل السياسي**. 5. ولكن هذا التعريف رغم أنه يحاول أن يوسع من مفهوم النظام

السياسي ليشمل العديد من أشكال التنظيم خارج أو داخل الدولة، أو ما قبل الدولة، فإنه من الاتساع ليشمل النظام السياسي للدولة، وأشكال التنظيمات التي تتسم بالسلطة والهرمية بوجود حآمين ومحكومين داخلها مثل الكنائس، الأحزاب السياسية، ...حتى العائلة.

، وعلى هذا النحو لم يعد يركز على نظام الحكم القائم في الدولة ما من خلال الهياكل الدستورية و القواعد القانونية و انما اصبح يعبر على النظام السياسي على انه يشمل كل التفاعلات السياسية و الانماط و العلاقات المتداخلة و المتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع سواء ارتبطت هذه التفاعلات بالابنية الرسمية او الغير رسمية او تمت خارجها

كما أصبح ينظر إلى النظام السياسي كجزء من النظام الاجتماعي الكلي. وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالنظام الاقتصادي ونظام القيم، وفي نفس الوقت فإنه يؤثر في النظم الأخرى عن طريق ما يمارسه من رقابة سلطوية على النظام الاجتماعي من خلال الإكراه المادي المشروع والتخصيص السلطوي للقيم.

أما حسن صعب يعرف المنتظم السياسي" بانه مجموعة المؤسسات و القوى التي أي كل سياسي و الذي يقوم بينها اتحاد وثيق يعطي النظام حركيته و تماسكه" [2]

إن تطور مدلول النظام السياسي ، راجع إلى إلى اتساع دائرة نشاط السلطة فبعدما كان نشاط السلطة

محدودا بحماية البلاد من الاعتداء الخارجي وبضمان الأمن في الداخل وتحقيق سلامة المعاملات بين الأفراد، اتسع نشاط الدولة. واتسعت فكرة السياسية ودخلت فيها عناصر اجتماعية،يضم العديد من المؤسسات السياسية الاخرى غير تلك تلـك القوى التـي أقامهـا الدستـور وأعطاهـا حـق ممارسة السلطة ، والمتمثلة في: التنظيمات السياسية، القواعد السياسية، العلاقات السياسية والوعي السياسي، والتي يؤثر كل منها في الآخر ويعتمد عليه، كما أن تفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما كونها أنظمة فرعية من النظام السياسي الكلي.

و تؤدي هذه المؤسسات وظائف ذات اهمية للنظام السياسي علما ان هذه المؤسسات لا تملك سلطة الإكراه التي تملكها سلطة الدولة السياسية و لكن العلاقات بين السلطة السياسية و المجتمع كله لا يمكن ان تقام او تجسد الا من خلال هذه المؤسسات ، ثم ان افراد المجتمع جميعا لا يشاركون في الحياة السياسية الا عن طريق هذه المؤسسات و لا تصاغ الاهداف السياسية الا بمساعدتها

[2] حسن صعب ص 51

وقد سمي الأولون الحكام الظاهرين أو **القوى الرسمية**، بينما أطـلق على الآخرين **القوى الفعلية**[3] وقد أصبحت هذه الظاهرة، أي وجود قوى فعلية وغير رسمية إلى جانب القوى الرسمية من أوضح مميزات النظم السياسية الحديثة. و على هذا الاساس يتم تحليل النظام السياسي في بلد ما بمعنى ان تحليل النظام السياسي في بلد ما يتطلب اليوم تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة بطريق مباشر أم غير مباشر، أي سواء كانت قوى رسمية أقامها الدستور، أم قوى فعلية تمارس السلطة بطريق غير مباشر.

[3] موريس دروفرجي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية

و لكن يجب ان نوضح ان هناك علاقة مباشرة و اساسية بين النظام السياسي و المنتظم السياسي و المتمثل في نسق التفاعلات السياسية ، فالنظام السياسي للحكومة الديموقراطية يستند على منتظم سياسي ديموقراطي ، وكذلك النظام السياسي لحكومة الشيوعية يستند بدوره على منتظم سياسي شيوعي و الذي له مميزات مستمدة من العقيدة الماركسية

و مهما كان التداخل قويا و متلازما بين المصطلحين ، الا انه يجب التمييز بينهما كمصطلحين مختلفين يدلان على مفهومين متباينين و ان كان متداخلين

وللتوضيح اكثر يمكن الاعتماد على التعاريف التالية لرواد علم السياسة

تعريف دافيد إيستن: يعرف النظام السياسي أو النسق السياسي بصفة أدق بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والاكراه على بقية الأنساق الأخرى.

و حسب غـابريل ألموند ***Almond Gabriel*** " ان النظام السياسي هو من يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف إلى التكيف والانسجام سواء داخل المجتمع ذاته أو إتجاه المجتمعات الأخرى و هو القائم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغير[4] –. وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية ، و تشمل النظم السياسية مختلف المؤسسات او البنى و الهيئات التشريعية ، و الهيئات التنفيذية و الهيئات القضائية و كذا الاحزاب السياسية والمؤسسات الغير الرسمية الاخرى ، والتي بدورها تمكن النظام السياسي من صياغة سياساته .

ويعرف النظام السياسي كذلك بانه النظام الذي يتضمن السلطات العامة والقواعد التي تحكمها، بالاضافة إلى القوى السياسية الأخرى مثل الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح التي تتدخل في العملية السياسية، وكذا مجموع عمليات التعبئة والمشاركة والتمثيل التي تبنى عبرها العلاقات بين الحكام والمحكومين.

يبقى هناك كذلك ضرورة التفريق بين النظام السياسي ونظام الحكم Regime الذي يشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيما لابينها آلية التقرير السياسي[5]

أما **ثروت بدوى** فيرى أن النظام السياسي عبارة عن " مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة قانونية واقتصادية واجتماعية) وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم به كل منها

[4] جابريال ألموند، السياسة المقارنة: إطار نظري.

[5] مصطفى خشيم

اما الدكتور محمد نصر مهنا عرفه على إنه " الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة لصنع القرار السياسي في الجماعة السياسي"

مـن خـلال استعـراض التعاريـف السابقـة، نجـد أن القاسـم المشتـرك بينـهما جميعا، هـو النظـر إلى النظام السياسي كجزء من النظام الاجتماعي، يؤثر ويتأثر بالقوى الاجتماعيـة غيـر الرسمية ولذا فالنظم السياسية أصبح ينظر إليها على أنها نوع من الأنظمة الاجتماعية تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى بالدول في الغالب،

ولذا يسميها موريس دروفرجي بالمجتمعات الكلية، أي هي النظم الاجتماعية التي تندمج فيها وتخضع لها سائر التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين.

مكونـات النظـام السيـاسي.

اتقف معظم المحللون المعاصرون ان النظام السياسي لا تنحصر مكوناته في الاجهزة الرسمية بالمفهوم التقليدي للدولة لكنها تتسع لتشمل عناصر و قوى اخرى مانت تعتبر عناصر خارجية عن النظام السياسي

لدراسة نظاما سياسيا لمجتمع او دولة ما ، ينبغي علينا جمع المعلومات حولها حتى تعطينا صورة وصفية متكاملة و قدرة تفسيرية واقعية

إن تحديد مكونات وعناصر النظام السياسي تعتمد على طبيعة فهم النظام السياسي ، فالمدرسة الدستورية التقليدية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية. وتحت تأثير المدرسة السلوكية اتخذ مفهوم النظام السياسي ومكوناته أبعـادا جديدة، فلم يعد يقتصر على الشكل الخارجي للحكم في الدولة، بل تجاوزه ليشمـل تـنظيمات أخرى غير رسمية، وأدوارا وعلاقات وشبكة من التفاعلات ترتبط بظاهرة السلطة وصنـع القرار.

اتفـق معظم الكتاب على أن دراسة مكونات النظام السياسي تتجه الى دراسة ثلاث عناصر اساسية تتمثل في الحكومة و الجانب الثقافي و البنية الاجتماعية و التي تنقسم بدورها الى عناصر فرعية

. وعليه تشكل العناصر التالية المكونات الرئيسية للنظام السياسي

1:الحكومة و المؤسسات السياسية ، ويقصد بها الاداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح و بلورة و تنفيذ القرارات السياسية بشكل قانوني ، و هي بذلك تمثل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة العامة و تقوم بتنفيذها

2 الاطار الاجتماعي و يشمل البنية الاجتماعية ، المجموعات الاجتماعية (دينية ، اثنية ، لغوية الخ) و القوى السياسية الفاعلة في المجتمع من احزاب سياسية و مختلف مؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني من جماعات مصالح و جماعات ضاغطة

3 الثقافة و نمط السلوك السياسي : و يشمل ذلك انماط القيم و الثقافة السائدة في المجتمع و في الممارسة السياسية و التي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية ، ونمط الايديولوجيا المهيمنة ، و الادوار الممنوحة للافراد و الجماعات في الحياة العامة (بيئة النظام الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية.)

و من هذه المكونات تتحدد عناصر و مستويات دراسة النظام السياسي

. فعلى سبيل المثال يحدد " ديفيد إيستون " عناصر النظام السياسي في أربعة :

أ. المدخلات تتكون من مطالب ومساندة (مساندة المجتمع السياسي من خلال تفاعل أعضائه تفاعلا سلميا، مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية، مساندة الحكومة.

ب.عملية تحويل تتم داخل النظام السياسي بعد استقباله للمدخلات.

ج. المخرجات عبارة عن استجابة النظام السياسي للمدخلات.

د. التغذية الاسترجاعية.

وقد قدم "ألموند " تقسيما أكثر تعقيدا من خلال عملية المدخلات والمخرجات نفسها، فالمدخلات تستند إلى أربع وظائف هي:

أ. المشاركة السياسية.

ب. رعاية المصالح.

ج. ضبط المصالح و تنظيمها.

د. الاتصال السياسي.

أما المخرجات فتستند إلى:

أ . صنع القاعدة (القانون).

ب. تطبيق القانون.

ج. الحكم بالقانون.

أما بيرنارد براون ***Bernard Brown*** فيحدد عناصر النظام السياسي فيما يلي

أ. الحكومة.

ب. جماعات الضغط.

ج. تجميع القيم.

د. نمط العملية السياسية.

أما دانكوارت روستو ***Dankwart A Rustow***فيقسم النظام السياسي إلى مجموعتين من العناصر:

أ. مؤسسات رسمية و تشمل الحكومة بسلطاتها الثلاثة والجهاز البيروقراطي.

ب. عناصر غير رسمية وتشمل:

1. التراب التاريخي للمجتمع.
2. العنصر السكاني.
3. الموارد الطبيعية.
4. البني الاقتصادية والاجتماعية.
5. النظم الإيديولوجية والقيمة.
6. شكل الحكم.
7. الأحزاب والجماعات المصلحة.

أما الدكتور **فوزي أحمد** والدكتور **عطا محمد صالح**فقد حددا عناصر النظام السياسي في المتغيرات الرئيسية التالية:

أ- النبي البيئية الطبيعية

ب- البني الاجتماعية والاقتصادية

ج- البني السياسية.

د- الحياة السياسية.

ه- البنية الفكرية.

لدراسة أي نظام سياسي لابد من دراسته عبر ثلاث مستويات

المستوى الاول : او المستوى القاعدي : و اهم ما يشمل :

التاريخ السياسي للبلد او البلدان محل الدراسة، لتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئها وتطورها، او اجراء دراسة مقارنة لنفس البلد عبر فترات تاريخية أو بين مجموعة من البلدان.

- . دراسة الثقافة السياسية: دراسة نسق الافكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

- . الأساس والاقتصادي والاجتماعي: من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الاقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الاجتماعية (قبائل، اثنيات.و غيرها

المستوى الثاني دراسة الحركية السياسية للنظام من حيث دراسة :

المؤسسات الحكومية من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية و نمط الاجهزة الادارية و الحكومية و العلاقة بين المؤسسات السياسية و العلاقة بين السلطات ، و من ناحية نظام صنع القرار في النظام السياسي(: من يصنع القرار، آيف يتم صنعه، الاطراف المشاركة فيه

الاحزاب و الجماعات الضاغطة ان وجدت و القوى الاجتماعية التي لها تاثير سياسي و نظم الانتخابات و نمط القيادة السياسية و نمط المشاركة السياسية و كذا الاتصال السياسي و العملية الاتصالية من حيث

طريقة الاتصال، أدوات الاتصال الجماهيري، من يملكها، لصالح من، وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به .

اضافة الى دراسة السياسات العامة على المستوى الداخلي او الخارجي.(: دراسة القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الاوضاع وادارة الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.)

خصائص النظام السياسي

كل نظام سياسي يتميز بخصائص معينة نتيجه تأثره بالبيئة الطبيعية والأحداث التاريخية والظروف الاجتماعية التي ادت إلى نشوءه و تطوره عبر الزمن . ومن ذلك تشترك الأنظمة السياسية في بعض الخصائص العامة وهي

- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع ، ومن ثم تكون قوانينه وانظمته وقراراته ملزمة للكافة . من منطلق أنها تخدم مصلحة أبناء الوطن.

- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية تحكم العلاقات داخله، وتضمن حريّته ، ومن ثم فهو يتمتع بقدر من الاستقلالية النسبية اكثر من اي نظام فرعي اخر من انظمة المجتمع .

-يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع ، اكثر من اي نظام فرعي اخر . حيث يتمّ من خلاله فرض الحكم والنظام والأسس

-يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى اساسها . ويحتفظ في حقه بممارسة السلطة العليا.

-. نظام محدد الأهداف، أي أنه لا يعمل بعشوائية وفوضى

- نظام موحّد لكافة عناصر المجتمع،بإضفاء الشرعية على كافة الجوانب الحياتية في الدولة.

شكل النظام السياسي

لكل نظام سياسي شكل معين يستمد من الدستور الذي يعتبر البناء الاساسي للنظام السياسي يتضمن إنشاء المؤسسات الرسمية في الدولة و يحدد صلاحياتها و العلاقات فينا بينها ، وعلينا ان نميز بين الدولة و النظام السياسي من جهة و بين الحكومة و النظام السياسي من جهة ثانية

. النظام السياسي والدولة:

مفهوم النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة ، لأن الأول عبارة عن مفهوم تحليلي يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، أما الدولة فهي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، والشخصية القانونية على الصعيد الدولي.

يمثل النظام السياسي ركنا من أركان الدولة على أساسه تنظم و تسير، والواقع أنه لا يمكن تصور دولة ليس لها نظاما سياسيا مهما كان بدائيا وبسيطا، وإلا فقدت أحد المقومات الأساسية لبناء الدولة، ذلك أن النظام السياسي هو الذي تنبثق منه مؤسسات الدولة السياسية.

إن مفهوم **"** النظام السياسي " يعتمد في وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود " الدولة " عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة

يختلف النظام السياسي عن القانون الدستوري الذي ينحصر نطاقه في دراسة المؤسسات الرسمية من خلال النصوص الدستورية، أما النظام السياسي فيهدف إلى دراسة ما يكمن وراء الشكل.

النظام السياسي والحكومة:

ويختلف علماء السياسة في عملية تحديد مفهوم الحكومة، فمنهم من يعطيها معنى أوسع و يحددها في مجموعة الهيئات الحاكمة في الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، ولهذا يخلطون بينها وبين النظام السياسي في عملية تحديد أركان الدولة لأنها بهذا المعنى تصبح تعني النظام السياسي في الدولة ككل.

أما الاتجاه الغالب فهو الذي يحدد لفظ الحكومة على الهيئة التنفيذية في لنظام السياسي .، وأهم مؤسساته، وعليه فإنها أداة النظام السياسي في الدولة لممارسة سلطاته وتنفيذ سياساته وبرامجه.

والحكومة تعني وتشمل كافة أجهزة السلطة التنفيذية، أي منظمات الإدارة العامة، بينما النظام السياسي في الدولة يشتمل على السلطات الثلاث جميعا التشريعية والتنفيذية والقضائية.

يبقى هناك كذلك ضروة التفريق بين النظام السياسي ونظام الحكم الذي يشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي، وهذا يشمل مؤسسات وأبينة السلطة الرسمية والدستورية، اما النظام السياسي فهو يتضمن عناصر أشمل من ذلك.

ويعرف الاغلبية نظام الحكم بانه: بنية الدولة الرسمية وغير الرسمية، ومجموع الأدوار والعمليات الحكومية، فنظام الحكم يشمل طريقة اختيار الحكومة والمجالس التمثيلية عبر الانتخابات، الانقلاب، قرار من المؤسسة العسكرية أو الملكية) والآليات الرسمية وغير الرسمية في . التمثيل

وظائف النظام السياسي.

يستوجب على كل نظام سياسي ان يؤدي الوظائف الاتية :

-تحديد اهداف المجتمع والدولة التي تتركز حول الرفاهية والامن .

تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة ابنائه في تحقيق الرفاهية والامن.

-دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع ، او توحيدها ، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق اهدافها .

المطابقة بين الحياة السياسية ، كما هي ممارسة ، مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية ، أي اضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه .

-تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين .

-تعزيز قوة عناصر الدولة، وذلك من خلال توحيد كافة فئات المجتمع.

يحلل " ألموند ""وبــاول " هذا المطلب في فرعين: الفرع الأول يتعرض إلى وظائف التحويل وقد عددها في ست وظائف، ووظائف التكييف والحفاظ على النظام (الفرع الثاني)

وظــائف التحويــل.

تتكون هذه الوظائف كما يقول" ألموند"" وباول "من ست عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، وصنع القواعد، وتطبيق القواعد، والفصل في المنازعات وفقا للقواعد، ثم الاتصال السياسي. وهذه الوظائف جميعا ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها، كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته. ومنها كذلك ما يرتبط بغيره من الوظائف السياسية الأخرى.

وفي محاولة بيان كل ذلك، سيتم التعرض لكل هذه الوظائف على حدى.

التعبير عن المصلحة:

تشير هذه الوظيفة عند " ألموند " إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي ، و تمثل الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي ، أي تحويل المدخلات إلى مخرجات.

ويتم التعبير عن المصالح عادة من خلال مجموعة من البنى المتباينة قد تكون متخصصة منظمة من ناحية مثل المؤسسات الجماهيرية الطوعية كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، واتحادات العمال، والنقابات المهنية وغيرها من الجماعات النظامية كالمؤسسة العسكرية، اضافة الى والجهاز البيروقراطي، والهيئة التشريعية ،

وأخرى غير متخصصة وغير منظمة (التجمعات التي تنشأ تلقائيا تحت ضغط ظروف أو أحداث معينة – كالمظاهرات، وأعمال الشغب والمظاهر غير المعيارية بصفة عامة –، كما أنها تقوم بأدوار متقطعة وغير دائمة .

كما تختلف الاساليب التعبير عن المصالح فتتراوح عادة بين أساليب تعكس مصالح عامة وأخرى تمثل مصالح خاصة. وأساليب عاطفية وأخرى ذات طابع وسائلي*Instrumental*. وأساليب تعبر عن أهداف محددة وأخرى تشير إلى مطالب غير محددة. فضلا عن أن هذه الأساليب جميعا إما أن تكون صريحة أو غير صريحة.

تجميع المصالــح **:** من خلال هذه العملية يتم "تحويل المطالب المتباينة إلى بدائل سياسية عامة، و إيجاد نوع من السياسات التي من شأنها أن تؤلف وتوائم بين المصالح المتضاربة، أو تضع هذه المصالح في اعتبارها بشكل أو بآخر، أو عن طريق تجنيد بعض العناصر السياسية التي تتبع – إلى حد ما – نمطا معينا من السياسات التي لا خلاف عليها. و تعتبر الأحزاب السياسية من البنى الرئيسية لتجميع المصالح، فالحزب السياسي يسعى دائما إلى الوصول إلى السلطة، وحتى يتسنى له ذلك يستقطب عددا من الجماهير ذات المصالح والاهتمامات المتباينة أو المتضاربة.و يحاول في الوقت نفسه أن يوفق بين

هذه المصالح والاهتمامات من أجل الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق بين الأطراف المتعارضة. وهو إذ يقوم بهذا الدور يكون قد مارس وظيفة تجميع المصالح بشكل يمكن القول معه بأن الحزب إنما هو بناء متخصص لتجميع المصالح في المجتمعات الحديثة، وذلك على الرغم من أن ثمة أحزابا لا تولى اهتماما كبيرا بهذه العملية، ويقتصر دورها على ممارسة وظيفة التعبير عن مصالح الطبقة أو الجماعة التي تمثلها فقط.

إن وظيفة تجميع المصالح تؤدي دورا هاما في زيادة فعالية أداء النظام السياسي. ويتأتى هذا من إن نمو عدد محدود من البدائل السياسية، يتيح لصانعي القرار فرصة واسعة للتعرف على مطالب مختلف الفئات والجماعات والأفراد وييسر لها إمكانية الاستجابة لهذه المطالب

صنع القواعد:

يستخدمها " ألموند " بديلا لمصطلح (التشريع) أو (سن القوانين) المرتبط (السلطة التشريعية)، بالذي يشيع استخدامه في تحليلات فقهاء القانون، فالتشريع يرتبط أكثر ببنية متخصصة بينما وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك، فقد تتسع وتشمل أبنية عديدة منها الأحزاب السياسية، وقد تضيق وتقتصر على الرئيس ومقربيه.

وكما أن ثمة بنى عديدة تقوم بهذه الوظيفة، فإن هناك أيضا أنماطا وأساليب كثيرة لعملية صنع القواعد. و تتـراوح هذه الأنماط – كما يقول روبرت داهل *R.Dahl* بين الاندماج أو التكامل الخفي *Covert integration* بين ذوي المكانة الاقتصادية المميزة من أجل إرساء القواعد التي تخدم مصالحهم الخاصة، وبين الاتفاق بين كثير من الجماعات والتفافها حول السلطة التنفيذية، أو الإئتلاف بين زعماء بعض الجماعات من أجل قواعد معينة. فضلا عما تمليه السلطات العليا ذات النفوذ المؤثر في المجتمع من قواعد نظامية، وما يحتدم من صراعات بين السلطات المتنافسة من أجل إقرار القواعد التي تتمسك بها أو تطالب بإرسالها.

وظيفة تطبيق القواعد:

تقابل هذه الوظيفة ما تقوم به السلطة التنفيذية من مهام في التقسيم الكلاسيكي لسلطات الدولة. و تقوم بها مجموعة من مؤسسلت الدولة ولكنها تختلف عنها من حيث إن هذه المهام لا تناط بجهاز واحد أو مؤسسة بذاتها – كمجلس الوزراء مثلا – انما ترتبط وترتبط هذه الوظيفة بالأجهزة البيروقراطية المختلفة، حيث يتولى هذا الجهاز الوظيفة في كافة النظم السياسية

وجميع البنى والمؤسسات التي تشارك بقدر أو بآخر في تحمل أعبائها. و يرجع ذلك بوجه عام إلى اتساع حجم النظام السياسي و تعقد البيئة التي يتفاعل معها، فضلا عن تعاظم المهام، و الأعباء المنوطة به.

وظيفة التقاضي بموجب القواعد:

تعني الفصل في المنازعات التي تثور بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة، وتكون عملية الفصل استناد إلى القواعد القانونية المعمول بها داخل الدولة. وتقوم بهذه الوظيفة عادة السلطة القضائية، و يتولى مسؤولية هذه الوظيفة جهاز مستقل وغير متحيز.

وظيفة الاتصال: وظيفة الاتصال هي عملية التدفق المستمر للمعلومات بين وحدات النظام السياسي وبينه وبين النظم الأخرى داخل وخارج المجتمع ، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهموم المواطنين ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. و بدون هذه العملية لا يمكن للنظام ولا يمكنه أيضا التكيف مع بيئته أو الحفاظ على بقائه واستمرار أدائه ووظائفه المختلفة.

يعتبر الاتصال السياسي عملية أساسية، أو وظيفة رئيسية من وظائف النظام السياسي ، بدونها يتعذرعليه القيام بوظائفه التحويلية.

حتى يمكن إنجاز المتطلبات الوظيفية من جانبي المدخلات والمخرجات،وبدون هذه الوظيفة لا يستطيع النظام الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله،

وبما أن النظام السياسي مرتبط بيئته، ويعتمد في أدائه على ما يتدفق من معلومات(مدخلات) منها، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمطالب وضغوط تلقى عليه، أو تتمثل في مواقف التأييد والمؤازرة لقراراته وسياساته، أو مجرد ردود أفعال إزاء ما يصدر عنه من قرارات (مخرجات). وبما أن النظام السياسي يعتمد في أدائه على تيار المعلومات الوافدة إليه عن طريق شبكات الاتصال المختلفة، فهو إذن لا يستطيع أن يمارس أيا من وظائفه إلا من خلال عملية الاتصال.

وظائف التكيف والحفاظ على النظام (التنشئة والتجنيد السياسي)

لابد للنظام السياسي من أن يتكيف مع دواعي التغيير – الآتية من داخلة أو من البيئة المحيطة به- والمحافظة على بقائه واستمرار أدائه لوظائفه، شأنه في ذلك شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى. وسيلة النظام السياسي إلى ذلك هي عمليتي التنشئة والتجنيد السياسي.

التنشئة السياسية:

يقصد بالتنشئة عملية نقل وتدعيم الثقافة السائدة عبر الأجيال عن طريق الأسرة، المدرسة وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية. وتتم هذه العملية عن طريق تلقين ونقل وغرس قيم واتجاهات سياسية معينة تؤثر في مواقف الأفراد وأدوارهم في النظام السياسي.

ويعتبر دور الحزب في عملية التنشئة السياسية هاما وخطيرا في مختلف النظم السياسية، حيث تتعدد المواقف والاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي ومؤسساته وما يصدر من النظام من قرارات وسياسات

التجنيد السياسي:

يعني به اختيار القيادة للقيام بالعمليات السياسية واكتسابها الخبرات لتأدية تلك الأدوار ويعتبر الحزب السياسي وبقية التنظيمات الأخرى أدوات لممارسة تلك الأدوار.

و اخيرا يمكن القول ان استهداف كل نظام سياسي لهذه التحديات و اجتياز مراحلها بنجاح سيجعله في عدا د الدول المتقدمة في المعنى الحديث للنظام السياسي

معايير تصنيف الأنظمة السياسية

توجد معايير كثيرة للتصنيفات الخاصَّة بالنظم السياسية، ويتمثل أهمها في أربعة معايير:

1- من حيث خضوعها أو عدم خضوعها للقانون:

الحكومات المستبدة: (الاستبدادية) حيث لا يخضع الحاكم للقانون الوضعي و تعتبر قراراته وإرادته هي القانون.

الحكومات القانونية: تخضع وتلتزم بالقوانين، تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم

يركز التصنيف ضمن هذا المعيار على الحكومة وليس النظام السياسي بالمفهوم الواسع.

2- من حيث توزيع السلطة في يد الحاكم:

الحكومة المطلقة: تكون جميع السلطات فيها مركزة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة. و هي ليست استبدادية بالضرورة (فقد تكون مطلقة وقانونية في نفس الوقت

الحكومة المقيدة: وتتوزع فيها السلطات بين هيئات مختلفة يشرف بعضها على بعض

3- من حيث طريقة اختيار رئيس الدولة:

حكومة ملكية: يستمد فيها "الملك" حقه في تولي الحكم من الوراثة

حكومة جمهورية: يختار فيها رئيس الدولة بالانتخاب لمدة محدودة

4- من حيث عدد القائمين على الحكم: (صاحب أو مصدر السيادة في الدولة)

حكومة فردية: تنحصر فيها السلطة في يد شخص أو حاكم واحد.

حكومة ارستقراطية: (حكومة أقلية) يتركز الحكم فيها في يد فئة قليلة من الناس باعتبارهم الأصلح للحكم.

حكومة ديمقراطية: يمارس فيها السلطة أغلبية الشعب.

و هذا ما يجعل النظام الديموقراطي من احسن الانظمة لكونه يتميز بـ

أن الشعب هو صاحب السيادة (حكم الشعب بالشعب).

يحقق الحرية والمساواة السياسية (حرية اختيار الحاكم، المساهمة في ممارسة السلطة،...)

دور القانون في حماية حقوق الأفراد والمساواة في ممارسة السلطة تحقيقا لمبدأ الانتخاب العام.

التصنيفات الحديثة:

المعيار الحزبي:

النظام المتعدد (التعددي) (الأنظمة الائتلافية)،

نظام الثنائية الحزبية

نظام الحزب الواحد (الاشتراكية، الشيوعية) و هي أنظمة الشمولية والتسلطية

المعيار الإيديولوجي:

الأنظمة الليبرالية، الأنظمة الديمقراطية الشعبية، الأنظمة الاشتراكية الأنظمة الشيوعية.

معيار الفصل بين السلطات

يعتبر مونتيسكيو هو حلقة الوصل بين الفكر "السياسي" القديم والحديث في تصنيف الأنظمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات

و على اساس هذا المعيار تصنف الانظمة السياسية الحالية (النظام الرئاسي ، النظام البرلماني ،النظام شبه الرئاسي)، نظام حكومة الجمعية و هذا ما سنتناوله باختصار.

أولا : النظام البرلماني

هو احد أنظمة الحكم في العالم والتي يكون الحكم فيها قائم على البرلمان. و يعود اصل نشاة هذا النظام الى انجلترا نتيجة لسلسلة من الأحداث التي ساهمت في انتقال السلطة تدريجيا من الملك إلى رئيس وزرائه ، بعد ان مر (النظام البرلماني) بتطورات عديدة كانت موازية للتطور التاريخ السياسي لبريطانيا نفسها فمن الملكية المطلقة في العصور الوسطى إلى الملكية المقيدة منذ القرن الثالث عشر إلى النظام البرلماني الذي أخذ صورته الكاملة في القرن التاسع عشر

وهو نظام دستوري يشير إلى تعاون وتبعية (Cabinet)) وتسمى أيضا بحكومات الوزارة السلطات لبعضها بعض، يعرفه جورج بيردو بأنه " حكومة مسؤولة أمام ممثلي الأمة، تقود سياسات الدولة بدرجة من الاستقلال تخولها للقيام بتلك المهمة [6]

اما في صورته الحديثة فيقوم النظام النيابي البرلماني على ركيزتين أساسيتين وهما:

1- ثنائية السلطة التنفيذية

2- الفصل المرن بين السلطات

تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من طرفين هما: رئيس الدولة والوزارة.

أولاً : رئيس الدولة:

رئيس الدولة في النظام النيابي البرلماني المعاصر غير رئيس الحكومة أو الوزارة، بل هما شخصان مختلفان يشغل كل منهما منصباً تختلف صلاحياته عن الآخر على الرغم من أنهما يمثلان سلطة واحدة وهي السلطة التنفيذية، ورئيس الدولة قد يكون ملكاً في النظام الملكي ورئيس جمهورية في النظام الجمهوري.بحيث ينتخب عادة من طرف البرلمان،

[6] الغزال، إسماعيل ، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط 4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. والتوزيع، 1989 ، ص 1

رئيس الدولة في هذا النظام له مهام شرفية و رمزية ذات طابع بروتوكولي تتمثل في تجسيد وحدة الدولة و هو غير مسؤول سياسيا.

و يمكن تلخيص حدود مسؤولية وصلاحيات رئيس الدولة في النظام البرلماني فيما يلي :

1- عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسياً عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم وذلك باختلاف النظام البرلماني فإذا كان رئيس الدولة في الأنظمة الجمهورية مسؤول مع ذلك عن الجنح والجنايات التي يقترفها، فإن رئيس الدولة في الأنظمة الملكية معفى من كل مسؤولية سياسية كانت أو جنائية.

2- رئيس الدولة في ظل النظام البرلماني يلزم أن يكونمستقلاً تجاه البرلمان من ناحية وتجاه مجلس الوزراء من ناحية أخرى، أما استقلاله أمام البرلمان فيعني أن البرلمان لا يستطيع عزله من منصبه بوصفه رئيساً للدولة، كما أنه غير مسؤول سياسياً أمامه ، أما استقلال رئيس الدولة أمام الحكومة فيعني ذلك وجوب الفصل بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة ولا يجوز الجمع بين المنصبين في آن واحد.

3- . يملك رئيس الدولة الحق في تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بتعيين وزرائه لمباشرة شؤون الحكم الفعلية، كما يملك رئيس الدولة الحق في إقالة الوزارة عندما يلزم الأمر.

ثانياً: الوزارة

تعد الوزارة هي الجزء الثاني المكون للسلطة التنفيذية بجانب رئيس الدولة، : تعتبر الوزارة روح و محور النظام البرلماني و هي تتمتع بخصائص تميزها عن سائر الوزارات او الحكومات في الأنظمة الدستورية . وينبغي أن تتمتع الحكومة كهيأة وزارية بثقة البرلمان، ولذلك لا بد من موافقته على تعيين رئيس الدولة للوزير الأول ثم اختيار الوزراء من بين النواب.

إن رئيس الدولة يعين الوزير الأول فقط وهذا الأخير هو الذي يختار الوزراء أعضاء الحكومة

ويعرضهم على رئيس الدولة. علما أنهم يكونون من الأغلبية البرلمانية و بالتالي نواب من البرلمان غالبا .بما يعني امكانية الجمع الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الحكومة .

برلمان منتخب مكون من مجلسين أو من مجلس واحد (السلطة التشريعية) : يمارس البرلمان في النظام البرلماني صلاحيات متعددة أهمها الصلاحية التشريعية و المالية و الرقابية . لكنه يشارك في الوظيفة التنفيذية عن طريق مراقبته نشاط الحكومة بعدة وسائل منها الاستجواب و الأسئلة الكتابية و الشفاهية و لجان التحقيق . وتكون الوزارة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان عن أعمالها كافة، بما يسمح له بحق حجب الثقة عن الحكومة. و نفس الوقت يحق لها حل البرلمان و الاحتكام للشعب في حال خلافها معه . فحق البرلمان في حجب الثقة عن الحكومة يقابله حق الحكومة في حل البرلمان

الفصل المرن بين السلطات (الفصل النسبي):

تقوم العلاقة بين السلطات في النظام البرلماني على أساس التعاون والتوازن .بين السلطتين التشريعية و التنفيذية ، رغم أن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي يمارسان مهامهما الرئيسية، فإن كلا منهما يساهم في بعض إختصاصات الجهاز الآخر.

و من مظاهر التداخل في الاختصاصات

- مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية

حق حل البرلمان عند الضرورة .

طرح مسألة الثقة أمامه حيث تلزمه بالتعبير عن موقفه منها .

حق اقتراح القوانين و إصدار القرارات التنظيمية واللوائح التنفيذية

دعوة البرلمان للانعقاد خارج الفترات التشريعية.

سلطة رئيس الدولة في تعيين عدد من أعضاء البرلمان

تدخل السلطة التنفيذية في سير العمل البرلماني بما فيها إمكانية تأجيل عمل البرلمان.

. مظاهر تدخل السلطة التشريعية في عمل السلطة التنفيذية

· أما السلطة التشريعية فتساهم في أعمال السلطة التنفيذية إضافة إلى مراقبة العمل الحكومي بوسائل مختلفة كالأسئلة الكتابية، والشفوية، والاستجوابات، والتحقيقات...

جواز قيام البرلمان بإصدار قرارات فردية بحيث يحق لها في بعض الحالات إصدار قرارات فردية تكون نافذة وملزمة للجهات الموجه لها هذه القرارات.

إقرار القانون المالي والتشريعات اللازمة

التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية : هناك بعض المعاهدات الدولية المهمة يشترط لها الدستور موافقة البرلمان، ولا يجوز للسلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة التصديق عليها إلا بعد حصولة على موافقة البرلمان.

ثالثا : مظاهر الرقابة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:

أ. مظاهر الرقابة التي تباشرها السلطة التنفيذية

1- جواز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة

2- قدرة السلطة التنفيذية على حل البرلمان بحيث يمكن لرئيس الدولة وضع حد لممارسة البرلمان لمهامه قبل انقضاء المدة العادية لولايته التشريعية.

اما عن مظاهر الرقابة التي تباشرها السلطة التشريعية

. حجب الثقة عن الحكومة

استجواب الوزراء و طرح الأسئلة .

انشاء لجان للتحقيق في موضوع .

مناقشة برنامج الحكومة و إمكانية عدم الموافقة عليه .

مناقشة أعضاء الحكومة داخل اللجان البرلمانية .

مزايا وعيوب النظام البرلماني

للنظام البرلماني جملة من المزايا التي يتسم بها بيد إن ذلك لا يلغي كونه يحمل في طياته من العيوب والأمور السلبية أيضاً:

أ- المزايا:

1 - إنه يؤدي إلى التفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث التي تعدكلاً منها مكملة للأخرى.

2- إنه يرسخ الديمقراطية ويمنع الاستبداد.

3- يفرض المسؤولية السياسية مما يعني استحالة التهرب من الخطأ السياسي وسهولة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.

4- إنه يؤدي إلى وحدة السيادة للدولة.

ب- العيوب:

1 إنه قد يؤدي في بعض الدول إلى ظاهرة عدم الاستقرار للحكومة

2- في ظل الاتجاهات الحزبية المعارضة والمتضاربة من الصعوبة بمكان الحصول على تأييد قوي لعمل الحكومة

3- إن رئيس الحكومة قد لا يتمتع بشعبية كبيرة كشخص مما قد لا يفضي عليه من الهيبة والرمزية العالية كرمز للأمة.

4- إن الحكومة ستكون خاضعة لتأثير جماعات مصالح مهمة وستكون الولاءات الضيقه حزبياً طافيه على السطح.

5 - إن نظام غير فعال في الدول ذات التجربة السياسية الحديثة فهو يحتاج إلى وعي وإدراك سياسيين عاليين، إضافة إلى تعمق التجربة الحزبية.

ثانيا : النظام الرئاسي

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية أنه النظام الذي يقوم على أساس الإستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن و المساواة فيما بينها، تكون فيه السلطة التنفيذية (الحكومة) مستقلة عن السلطة التشريعية (البرلمان) ولا تقع تحت محاسبتها ولا يمكن أن تقوم بحلها

و تعود النشأة التاريخية إلى هذه النظام إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789.

يقوم النظام الرئاسي على ركنين :

1 - فردية السلطة التنفيذية :

رئيس الدولة منتخب من قبل الشعب و هو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصفة فعلية لا ينازعه فيها أحد على اعتبار أن هذا الشخص قد وصل إلي السلطة عن طريق إنابته من قبل الشعب لذا فهو غير مسؤول أمام السلطة التشريعية.

و تتمثل مظاهر هذه السلطة في الآتي :

إن الرئيس يجمع ما بين منصب رئيس الدولة و رئيس الحكومة في نفس الوقت، و معنى ذلك عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانوني أي المجلس المتضامن الذي يتداول في قضايا السلطة التنفيذية و يتخذ القرارات بالأغلبية، ففي النظام الرئاسي إجماع رئيس الدولة مع الوزراء هو من قبل التشاور و المداولة فقط، فالقرار النهائي يتخذه الرئيس بمفرده.

- انفراد الرئيس بتعيين سكرتيريه (الوزراء) وعزلهم دون أي عرض أو موافقة من قبل السلطة التشريعية.

- خضوع الوزراء لسياسة الرئيس فهذا الأخير هو الذي يتولى تحديد السياسة العامة للدولة و الحكومة و مهمة الوزراء هي تطبيق هذه السياسة.ولا يملك أي وزير القدرة على انتهاج سياسات مستقلة عن سياسة الرئيس.

2 - الفصل المطلق بين السلطات:

من الناحية النظرية يقوم النظام الرئاسي على مبدأ توازن و إستقلال الهيئات عن بعضها البعض دون وجود علاقة تعاون بين السلطتين ويعني قيام كل سلطة بمباشرة وظيفتها دون تدخل بأي شكل من الأشكال من السلطة الأخرى. بمعنى عدم السماح لكل سلطة أن تشارك في اختصاصات السلطة الأخرى.

وحتى يتضح لنا حدود الفصل بين السلطات في هذا النظام، سنقوم بدراسة مظاهر استقلال كل سلطة فيه عن الأخرى.

- مظاهر استقلال السلطة التنفيذية

استقلال الرئيس المنتخب بمباشرة السلطة التنفيذية، فالرئيس يمارس الوظيفة التنفيذية و يقرر على قدم المساواة مع البرلمان فهو يستمد سلطته المباشرة من الشعب و كذلك ينفرد بتعين الوزراء، و إقالتهم و تقرير مسؤوليتهم أمامه فلا يكون لهؤلاء الوزراء أية علاقة مباشرة مع البرلمان. فلا يحق لهم الجمع منصب وزير و نائب في البرلمان و لا يحق لهذا الأخير مساءلة أو إستجواب أو محاسبة

، كما يستقل الرئيس بوضع السياسات العامة للدولة الخارجية والداخلية، وهو الذي يقوم بمراقبه جهازه التنفيذي على طريقة تنفيذه لسياساته، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن تنظيمها، كما تتسع صلاحيات الرئيس في حالات الطوارئ.

كما لا يجوز للبرلمان مساءلة الرئيس أو وزرائه سياسياً ، ، فالرئيس يستمد نفوذه من الشعب مباشرة والوزراء يستمدون نفوذهم من الرئيس الذي يقوم بتعيينهم.

- مظاهر استقلال السلطة التشريعية

الحرية في اختيار أعضاء السلطة التشريعية (البرلمان) : وفق هذا النظام يتم اختيار نواب الشعب (أعضاء البرلمان) بالانتخاب الحر المباشر من قبل جميع أعضاء هيئة الناخبين

الوظيفة التشريعية هي حق للبرلمان وحده مع عدم جواز تدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان بمعنى أنه لا يمكن لرئيس السلطة التنفيذية أو أحد سكرتيريه التدخل بأي شكل من الأشكال بسير العمل البرلماني أو التأثير فيه، فلا يحق لرئيس الدولة دعوة البرلمان إلى الإنعقاد أو تأجيل إجتماعه أو إنهاءه، كما لا يحق له حل البرلمان

لا يمكن الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية السلطة التنفيذية بل لا يحق للوزراء حضور إجتماع البرلمان. و لا التقدم بإقتراح مشاريع القوانين

لكن من الناحية العملية فإن الكفة تميل لرئيس الدولة لإنتخابه من قبل الشعب و بتركيز السلطة التنفيذية بيديه.

و كذلك من ناحية الفصل بين السلطتين هناك بعض الإستثناءات فرئيس الدولة حق الإعتراض التوفيقي على مشاريع القوانين التي وافق عليها البرلمان تعيين بعض كبار موظفي الدولة،

- ثالثا : النظام المجلسي : حكومة الجمعية

يقوم هذا النظام على تركيز السلطتين التشريعية و التنفيذية إستنادا إلى فكرة وحدة السيادة في الدولة.

و يمكن حصر خصائص هذا النظام في ناحيتين :

1تبعية الهيئة التنفيذية للسلطة التشريعية :

بإعتبار هذه الأخيرة ممثلة الشعب، و نظرا لصعوبة مباشرتها مهام السلطة التنفيذية بنفسها فإنها تختار لجنة تنفيذية من بين أعضائها، لهذا الغرض و بالتالي فإن الهيئة التنفيذية تكون خاضعة للجمعية النيابية

تعمل تحت إشرافها و رقابتها و هي مسؤولة أمامها.

2- عدم تأثير الهيئة التنفيذية على السلطة التشريعية :

مادامت الهيئة التنفيذية بنفسها تابعة للسلطة التشريعية فإنها لا تملك نحوها أية حقوق كحق حل البرلمان أو دعوته للإنعقاد أو تأجيل إجتماعه.

و في الوقت الحالي يمكن القول أن نظام حكومة الجمعية له تطبيق وحيد في الديمقراطيات الغربية هو النظام السياسي في سوسرا..

رابعا - النظام السياسي شبه الرئاسي (النظام المختلط):

يقصد بالنظام شبه الرئاسي بانه النظام الخليط بين كل من النظامين البرلماني و الرئاسي، حيث يأخذ جزءاً من خصائص كل نظام، وهو نظام يقوم على أساس ثنائية السلطة التنفيذية يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شئون الدولة. وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يختلف من بلد إلىآخر. ويختلف هذا النظام عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب. ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله اذا أراد.

و أحسن مثال على هذا النظام هو النظام السياسي الفرنسي في ظل دستور 1958 أو ما يسمّى بالجمهورية الخامسة.

- مكونات واختصاصات السلطات الثلاث في النظام شبه الرئاسي (دراسة النموذج الفرنسي)

1 السلطة التنفيذية:

رئيس الجمهورية رئيس الدولة ينتخب من قبل الشعب مباشرة و يمارس اختصاصات واسعة في الظروف العادية، تنفيذية وتشريعية وقضائية، ففي المجال التنفيذي، يعين الوزير الأول ولكن لا يحق له عزله بعد أن يعينه، ويعين الوزراء بناء على اقتراح من الوزير الأول، ويعين كبار الموظفين، ويبرم المعاهدات ويصادق عليها ويترأس قيادة القوات المسلحة، ويتولى رئاسة مجلس الوزراء، بينما يتولى الوزير الأول رئاسة مجلس الحكومة

كما يملك رئيس الجمهورية بموجب أحكام المادة (16) من الدستور الفرنسي صلاحيات استثنائية، وذلك في الظروف الاستثنائية التي تشهدها البلاد، بوصفها تهديداً خطيراً يهدد استقراراها، أمثلة ذلك: محاولة انقلاب داخلي، أو اعتداء خارجي، أو إضرابات شاملة ومتعددة في قطاعات حيوية، وفي هذه الحالات يحق له اتخاذ أية إجراءات يراها مناسبة وتكون الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية كافة بيده.

2: الوزير الأول (رئيس الحكومة)

يعين الوزير الأول من قبل رئيس الجمهورية، ويتم اختياره من أكبر الأحزاب الفائزة في البرلمان، ويتولى الوزير الأول رئاسة الحكومة التي تتكون من مجموعة من الوزراء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بتنسيب من الوزير الأول وتقوم الحكومة بمساعدة رئيس الجمهورية في تنفيذ سياساته العامة. ويتولى الوزير الأول مسؤولية توجيه التعليمات للوزراء وتنسيق أعمالهم، ويمارس السلطة التنظيمية التي تعدعملاً تشريعياً أي يصدر مراسيم تنظيمية مستقلة لها قوة القوانين التي يصدرها البرلمان، كما يصدر مراسيم تنفيذية، ويتولى مسؤولية الدفاع على أن تكون نشاطاته في هذا المجال بالتنسيق مع رئيس الجمهورية الذي يعد القائد العام للقوات المسلحة.

3 - السلطة التشريعية:

يتكون البرلمان (الفرنسي) من غرفتين هما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وتنتخب الجمعية الوطنية من الشعب بطريق الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتجرى عملية الاقتراع في دورتين ولكي يفوز المترشح لابد أن يتحصل على الأغلبية المطلقة، وفي الدورة الثانية يكتفى بالأغلبية النسبية، أما مجلس الشيوخ فينتخب أعضاءه لمدة تسع سنوات يجدد ثلث أعضاء هذا المجلس كل ثلاث سنوات، ويتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة من أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء المجالس المحلية.

مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية:

1 : حق رئيس الجمهورية بحل الجمعية الوطنية : بموجب أحكام الدستور يحق لرئيس الجمهورية حل الجمعية الوطنية دون اشتراط موافقة جهة أخرى، على أن يقوم خلال فترة لا تتعدى 40 يوماً من حل الجمعية بالدعوة إلى تنظيم انتخابات نيابية جديدة.

2 : حق رئيس الجمهورية في إجراء استفتاء تشريعي بحيث يحق لرئيس الجمهورية طرح مشروعات قوانين على الشعب مباشرة وفي هذه الحالة يتجاوز البرلمان ولا يعرض عليه مشروع القانون، مما يعد تعطيلاً لعمل البرلمان، وفي حالة موافقة الشعب على مشروع القانون يتم إصداره من قبل الرئيس وكأنه صدر عن البرلمان.

3: حق رئيس الجمهورية بالاعتراض على القوانين : يملك رئيس الجمهورية الحق في الاعتراض على القوانين المقرة من البرلمان عند إرسالها له للمصادقة عليها، كما له حق طلب تعديل بعض المواد، ويجعلها شرطاً للمصادقة على القانون.

4 : حق رئيس الجمهورية باقتراح تعديل الدستور : منح الدستور الرئيس الحق في اقتراح تعديل الدستور، بما يقضي على الأزمات التي تحدث بينه وبين البرلمان في حالة الخلاف على نص دستوري أو غير ذلك

5 : حق رئيس الجمهورية بدعوة البرلمان للانعقاد ومخاطبته : يحق لرئيس الجمهورية دعوة البرلمان للانعقاد في غير دورات انعقاده ويطلب منه بحث موضوع ما، كما يحق له مخاطبته، وحق الخطاب يعني أن الرئيس يستطيع مخاطبة أعضاء البرلمان بشكل مباشر بهدف إعارة مواضيع معينة اهتمام البرلمان.

6 : حق الحكومة بإصدار تشريعات : يملك الوزير الأول (رئيس الحكومة) صلاحية ما يسمى بممارسة السلطة التنظيمية التي تعدعملاً تشريعياً، أي يصدر مراسيم تنظيمية مستقلة لها قوة القوانين التي يصدرها البرلمان.

- مظاهر تدخل السلطة التشريعية في عمل السلطة التنفيذية:

1: المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان

2: الموافقة على الموازنة العامة

3- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

4: الموافقة على إعلان الحرب من قبل رئيس الجمهورية

5ً: الموافقة على إعلان حالة الطوارئ من قبل رئيس الجمهورية

كما تمارس السلطة التشريعية في النظام الفرنسي اختصاصاًقضائياً، وذلك عن طريق قيامها بتشكيل محكمة عليا تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى، ويتم اختيار أعضائها عن طريق مجلس البرلمان، حيث يتكون من عدد متساوٍ من بين أعضاء مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية. وهذه المحكمة هي التي تتولى بمفردها تحديد مدى توافر عناصر الخيانة العظمى، وفي حالة إقرار التهمة عليه يتم عزله.

المنهج المقارن في دراسة النظم السياسية

تُعَّد المقارنة عموما من أهم المناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية (فهي ليست حقلا معرفيا أو موضوعا للدراسة بل منهج للبحث والتحليل).

تحديد دلالة مفهوم المقارنة في دراسة الظواهر السياسية : تختلف تعريفات مفهوم المقارنة وتتنوع غير أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث جون ستوارت ميل الذي عرفها بأنها " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر " . و قد مثل هذا التعريف محورا أو بؤرة تدور حولها مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الإجتماعية على أساس أنها فحص مستمر للتشابهات و الاختلافات . يقوم على افتراض وجود قدر من التشابه و الاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما .

أهمية المقارنة:

تكمن أهمية المقارنة في أنها شرط أساسي في البحث العلمي الصحيح، والذي تطلب صياغة المفاهيم والفرضيات ودراسة الحالات والمقارنة بينها، وذلك باحترام ومراعاة خطوات المقارنة والمتمثلة في تحديد المشكلة البحثية، تحديد وحدة التحليل، صياغة الفرضيات، تحديد المفاهيم ، جمع البيانات، وتحليل البيانات وتفسيرها.

وفي إطار الدراسات السياسية المقارنة فتكمن أهمية المقارنة فإنها تسمح بتصنيف الأنظمة السياسية ، إظهار آلية عملها، إمكانية التراآم المعرفي.

لأن المقارنة تعتبر جزءا أساسيا من البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية فقد جعلها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية والمؤدية إلى الكثير من أهدافها (أي التجربة) إلى حد قول 'ألكسيس دي توكفيل' بكونها "جوهر المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية

و من اهداف الدراسات المقارنة انها تمكننا من الوصول إلى معرفة علمية من خلالها، وحدود هذه المعرفة ومصداقيتها وكيفية التحقق منها ودورها في بناء نظريات أو مناهج تُعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه ومن ثمة الإصابة في التعامل معه،

تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواءًا الداخلية أو الخارجية.

تقويم السياسة: التحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية (مؤسسات، قرارات، عمليات،...)

التنبؤ بالأحداث والاتجاهات: منذ "دي توكفيل" يعتبر هدف السياسة المقارنة هو التنبؤ (التنبؤ بظهور الديمقراطية، كذلك ماركس التنبؤ بظهور الشيوعية)

بالرغم من أن علم السياسة لدى البعض هو علم تشخيص وتفسير أكثر منه علم تنبؤ وهذا ما يثير الكثير من الخلاف.

شروط المقارنة:

هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة، وهي:

- شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة (مثلا في دراستنا لظاهرة الإرهاب، مشاركة المرأة، العنف السياسي،...)
- التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.
- مراعاة ألا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط الاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق وبالتالي وجوب وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر وضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

وعلى الرغم من أن الدولة هي الإطار العام لمستوى التحليل إلا أن الكثير من الباحثين يرى أن لا يقتصر حقل السياسة المقارنة على دراسات عبر-الدولة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية بل التركيز على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة، فالتحليل المقارن يتجه إلى التركيز على الاختلافات داخل الدول أكثر مما يركز عليها بين الدول.

وعليه نميز بين نوعين للمقارنة:

- مقارنة خارجية: (عبر المكان) وتتم بين الوحدة المعينة (نظاما، عنصرا، ظاهرة، أو علاقة بين متغيرين) في دولة وما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى (مثلا: التنمية السياسية، الانتخابات، العنف السياسي، المعارضة السياسية،...)
- مقارنة داخلية: (عبر الزمان) وتتم داخل نفس النظام بصرف النظر عن وحدتها (مثلا دراسة النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته: التنفيذية أو التشريعية،...أو نمط القيادة البيروقراطية، أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية، وبعدها، أو في عهد الرئيس "س" والرئيس "ع"، أو في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي: موضوعات وقضايا معينة...).

وتأخذ هذه المقارنة شكلين:

أ/ مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة: (مثلا مواقف القيادة السياسية الحاكمة وأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري من قضية داخلية كمشاركة المرأة، الاستثمار، أو خارجية كالموقف من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو المتوسط...)

ب/ مقارنة موقف النظام السياسي أو احد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة: (مثلا: مواقف القيادة السياسية أو المعارضة في العراق من الأكراد والشيعة...).

المشاكل التي تعترض الدراسات السياسية المقارنة:

مرَّت الدراسات المقارنة بثورة جذرية نتج عنها تطورات على صعيدين:

- زيادة كبيرة في المواضيع التي تغطيها هذه الدراسات
- والتغيير الشامل في اتجاه هذه الدراسات.

فالعدد الكبير للدول والمرجح للزيادة إضافة إلى التنوع والاختلاف بين الدول من حيث المساحة وعدد السكان، درجة الاستقرار، الاتجاه الإيديولوجي والثقافي، مستوى التنمية الاقتصادية، الخلفية التاريخية، طبيعة المؤسسات الحكومية،...كل هذه العوامل تتطلب من الباحث جهدا كبيرا لبلورة إطار لائق بالمقارنة على مستوى هذا التعقيد العلمي.

كذلك مشكلات تصنيف النظم الذي يجعل الفارق بينها غير ملحوظ، أيضا مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة فقدانها للتحديد.

إلى جانب إغفال حقيقة تغير أشكال الحكم (بسبب تطور التنميطات أو التصنيفات) (والجمود والصرامة في التصنيف دون اعتبار التغييرات)

كما أن التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين يحجب عن الباحث إدراك طبيعة التنوع والتعدد والاختلاف الذي يجعل للظاهرة معان مختلفة بل ومتناقضة (إشكالية موضوعية الباحثين).

ومشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها هل هو النظام بكامله أو أحد عناصره أو ظواهره وصعوبة الفصل بين العناصر والمتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض وعن البيئة، لذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطها بالبيئة.

وأخيرا مشكلة اختيار المناهج والذي يتوقف بالأساس على طبيعة الظاهرة أو الوحدة محل الدراسة (يجب التركيز على المقاربات المنهجية الكمية والكيفية على حد سواء).

تطور الدراسات المقارنة

التطور الموضوعي للدراسات المقارنة:

ما قبل القرن الـ 20:

ارسطو: مقارنة نظام الحكم في أثينا بأنظمة المقاطعات الأخرى.

ميكيافليي: دراسة الإمارات الايطالية.

مونتسكيو: مقارنة بين أنظمة الحكم في مقاطعات ألمانية وفرنسية/ تصنيف: الجمهورية-الملكية-الاستبدادية/ التمركز حول الذاتية الأوروبية eurocentrisme

لوك: أنظمة حكم مختلفة: دراسة التفاعل بينها.

ألكسيس دي توكفيل: مقارنة النظامين الفرنسي والأمريكي مستندا إلى معياري الثورة/ الأفكار الثورية والمساواة، ومركزا على نقاط الاختلاف.

جون ستيوارت ميل: تطوير منهجية الدراسات المقارنة

<u>في القرن الـ20 إلى بداية القرن الـ21</u>

مرَّت السياسة المقارنة بخمسة مراحل أساسية:

- <u>المرحلة الأولى</u>:

- بدأت مع 'جيمس برايس' الذي قام بدراسة مقارنة بين مختلف النظم الديمقراطية في العالم الليبرالي قبل الحرب العالمية الأولى (بين الولايات المتحدة والأمم الأوروبية) مدخلا لعناصر جديدة في التحليل مثل: الرأي العام، نظام الأحزاب والمؤسسات الاجتماعية.
- ثم جاء 'تشارلز ميريام' مؤسس مدرسة شيكاغو الذي ركزَّ على الولايات المتحدة ورصد تغيير المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى فطرح الإشكالية التالية: لماذا كان تأثير الحرب في المجتمع الأمريكي عميقا رغم تأخر التحاق الأمريكيين بها (أي الحرب)؟

انتهى 'ميريام' إلى تصنيف الأسباب من حيث تأثيرها (وفقا لمعيار التأثير إلى ثلاث أصناف:

1. أسباب محددة causes déterminantes: تأثير كبير في إحداث التغيير (اعتمدت عليها الدراسات التقليدية).
2. أسباب فاعلة causes effectives: أقل تأثيرا / تساعد في إحداث التغيير.
3. أسباب هامشية causes marginales: لها علاقة غير مباشرة مع التغيير الطارئ على الظاهرة محل الدراسة.

طرح مشكلة إهمال الصنفين الثاني والثالث (من الأسباب) واقترح الاعتماد على مناهج استعملت في العلوم الطبيعية وكذا في العلوم الاجتماعية السابقة من حيث الاستقلالية على علم السياسة (من أجل ذلك اعتبر أب المدرسة السلوكية)، لكنه اصطدم بمشكلة استحالة القيام بالتجريب في العلوم السياسية، فكان الحل الأمثل بالنسبة إليه في:

1. الملاحظة الفاعلة l'observation active: ملاحظة كل الأسباب المؤثرة بما فيها الهامشية.
2. بناء الأطر منهجية بديلة عن التجربة: المسح، الاستبيان، المقابلة.

بناءا عليه، ركزت مدرسة شيكاغو على:

1. الاستقراء induction
2. سببية التغيير la causalité du changement

- المرحلة الثانية:

بداية الأربعينيات: في هذه المرحلة تمَّ الانتقال من دراسة المجتمع (التغيير...) إلى دراسة المؤسسات والتركيز على سلوك صانعي القرار (عقلانية السلوك/ القرار)، حيث أضيفت إلى طرائق 'ميريام' ومدرسة شيكاغو، أطر منهجية أخرى على رأسها:

- دراسة التركيبة الشخصية لمتخذ القرار: (الدراسات النفسية: نمط الشخصية، الدوافع).
- دراسة المضمون/ إضافة البعد النقدي (توظيف نظريات 'ماكس هوركهايمر' max Horkheimer ومدرسة فرانكفورت).

- المرحلة الثالثة:

بدأت مع منتصف الخمسينيات، كان تأثير الثورة السلوكية جليا، نخص بالذكر الوظيفية التي أسسها 'غابريال آلموند' 'Gabriel Almond' الذي ركز على وظائف النظام السياسي (وظائف المدخلات/ وظائف المخرجات) حيث أن الأداء المؤسساتي المتكامل لهذه الوظائف يؤدي إلى تحقيق هدف المحافظة على النظام الذي يعتبر الوحدة الأساسية للتحليل (عدم خروج عن السياق العام للمدخل النظمي).

في منتصف الستينيات، قام 'آلموند' بمعية "فيربا" 'verba' بمراجعة المدخل الوظيفي، أين تمَّ:

1. دمج الوظائف.
2. التركيز على الثقافة المدنية (خاصة المشاركة).
3. الانتقال من وظائف النظام السياسي إلى وظائف المجتمع المدني.

- المرحلة الرابعة:

بداية الثمانينات إلى منتصف التسعينيات: أين أعطى "آلموند" و'باول' الأولوية لدراسة محيط النظام السياسي أي علاقته بالمجتمع (ما يسمى عودة المجتمع).

- في هذه المرحلة تمَّ التركيز أيضا على مساهمة 'دافيد أسيتون" خصوصا على المُدخلات/المُخرجات inputs/outputs والعملية الاسترجاعية أو التغذية العكسية feedback والتي ندرك من خلالها مدى تقبل المحيط لمخرجات النظام السياسي.

فبالإضافة إلى دراسة المؤسسات وصانعي القرار، انصَّب الاهتمام أيضا على البيئة المحيطة، التغيير وخصوصا على الاستقرار المحدد بالمشروعية القائمة على:

1. الرضا المجتمعي.
2. الانفتاح على المطالب المجتمعية الفعالية السياسية

طرحت في هذه المرحلة أيضا إمكانية تعميم النسق المعرفي الأمريكي في دراسة العلوم السياسية على أنظمة تنتمي إلى العالم الثالث، بيد أن ثمة صعوبات جمة اعترضتها بالنظر إلى الاختلاف الكبير بين الأنظمة والنظام السياسي الأمريكي على جميع المستويات: السياسية/ التاريخية/ الثقافية/ المؤسساتية...

المرحلة الخامسة:

أدَّت الثورة المعلوماتية ثم تعميم استعمال الانترنت سنة 1993 إلى استخدام طرق جديدة في أداء الوظائف الترابطية بين المؤسسات السلطوية والبيئة المجتمعية وبرزت مفاهيم جديدة مثل: الرشادة السياسية أو الحكم الراشد[7]، الحكومة الالكترونية، الذكاء الاصطناعي في التحليل السياسي...

التطور على أساس المفهوم :

في كتابه "ابستيمولوجيا السياسة المقارنة" قسم الباحث نصر محمد عارف المراحل التي مرَّ بها حقل السياسة المقارنة، إلى ثلاث مراحل أساسية:

1. **مرحلة الحكومات المقارنة**: عرفت باسم المرحلة التقليدية، امتدت من أواخر القرن الـ19 إلى عشرينيات القرن الـ20، التركيز على الدولة: مؤسسات/دستور، تداولت الأبحاث مصطلح: الحكومة أو الحكومات.
2. **مرحلة السياسة المقارنة:** بدأت مع انتقال علم السياسة من الدولة إلى السلطة (إعادة التعريف) أو بالأحرى التحول من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي، في هذه المرحلة ركزت الدراسات المقارنة على: أنماط السلوك بين النظم السياسية ومكوناتها من أجل الوصول إلى قوانين تفسيرية (التعميم)، دراسة التغيير السياسي وبيئة النظام: المحلية-المجتمعية-الخارجية-الدولية والانتقال من التركيز على نموذج الحزب الواحد أو الأحادية الحزبية (الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية)إلى دول العالم الثالث (المستقلة حديثا تحديدا).

[7] عرَّف البنك الدولي عام 1994 الرشادة good governance على أنها: " الطريقة التي تتم بواسطتها ممارسة القوة في مجال إدارة الثروات الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما وذلك بهدف التنمية"

3. **مرحلة المنهج المقارن**: مع تركيز الثورة السلوكية على المنهج أو المناهج المستعملة في الدراسات السياسية، انصبَّ الاهتمام على طبيعة المنهج المقارن/مدى علمية/مدى استخدام بديل للتجريب...

مقاربات او مداخل

هناك ثلاثة مداخل ومدارس فكرية مختلفة في وجهات نظرها حول طبيعة البحث السياسي وغاياته وأهدافه ومناهج بحثه فيما يتعلق بالنظم السياسية المقارنة:

1. المدخل التقليدي الذي يستمد جذوره من التيار المحافظ.
2. المدخل السلوكي الذي تمتد أصوله إلى المدرسة الليبرالية.
3. المدخل ما بعد السلوكي الذي يستند إلى الاتجاهات الراديكالية المعاصرة.

الاقترابات التقليدية

تعرف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة على أنها المرحلة السابقة على الثورة السلوكية. بدأ فيها علم السياسة بالاستقلال عن الفلسفة والقانون والتاريخ وعلم الاجتماع. برزت في المرحلة التقليدية ثلاث مدارس فكرية في علم السياسة ومنه إلى السياسة المقارنة وهي:

المدرسة المثالية الرشيدة (القانون/المؤسسة).

1. المدرسة الوضعية المادية (القوة/الواقع/المادة
2. المدرسة السلوكية (الفرد/السلوك/رد الفعل/التأثير)

في ظل المثالية والوضعية هناك ثلاث اقترابات: التحليل السياسي، التحليل القانوني، التحليل المؤسسي.

في حين ظهر في ظل المدرسة السلوكية: اقتراب التحليل البنائي الوظيفي.

المدرسة الوضعية المادية

يعتبر ديفيد هيوم أحد الرواد الأوائل للوضعية المادية، إذ نادى بأن المعرفة المستندة على الخبرة (التجريبية الحديثة) معرفة موضوعية. ترى الوضعية المادية أن المقولات والأطروحات تكتسب معناها الحقيقي فقط عندما يتم التحقق منها بالملاحظة التجريبية، فهي تميز بين العلوم التجريبية وغيرها مثل المنطق والرياضيات. وكذلك وفرت الأساس المعرفي للمدرسة السلوكية المعاصرة في علم السياسة.

إن مفاهيم وقوانين ونظريات العلم التجريبي تختلف عن التصورات الأخرى حول العالم والطبيعة مثل التصورات الميتافيزيقية. وعليه، تفترض الوضعية المادية أنه يمكن الوثوق بالتعميمات حول العالم فقط إذ تم صياغتها واختبارها من خلال التجربة العملية.

ارتبط تطور التحليل المقارن للنظم السياسية بتطور طرق البحث من مرحلة إلى أخرى، فمن المرحلة التقليدية التي تميز فيها البحث بطرق، ووحدات تحليل أضفت عليه الطابع الشكلي، التأملي، الوصفي، الكيفي، غير المقارن والذي ركز على دراسة النظم الغربية الأوروبية في إطار استاتيكي ركز على الهيكل الرسمي الحكومي والدستوري، إلى المرحلة السلوكية والتي تميز فيها البحث بفصل الواقع عن القيم،

الموضوعية، تطبيق المنهج الكمي والامبريقي، والمقارنة من خلال التوسع خارج الحيز الجغرافي الأوروبي والتركيز على الوظائف والأبنية والجماعات الرسمية وغير الرسمية في النموذج الانجلوأمريكي وأقطار أخرى، فالمرحلة ما بعد السلوكية التي تميز فيها البحث بتطبيق المناهج الكمية والكيفية، والمعيارية الموجهة لخدمة الفرد ومحاولة معالجة مشاكل المجتمع من خلال المقارنة الواسعة عبر أقطار عديدة، والاهتمام تحديدا بدول العالم الثالث في إطار موجه نحو التغيير، مع التركيز على علاقات الصراع في الجماعات والطبقات، ونظرة كلية تهتم بالحقيقة المتكاملة التي تسمو على الأجزاء المنفصلة المكونة لها.

ولتوضيح الدراسة والتحليل عبر هذه المراحل ضمن هذه المداخل والأطر، يجب التعرض إلى أهم المقاربات الموظفة من قبل باحثي ومنظري السياسة/علم السياسة في التحليل المقارن للنظم (من التركيز على الحكومات المقارنة فالسياسة المقارنة إلى التحليل المقارن للنظم السياسية).

<u>الاقتراب القانوني-الاقتراب المؤسسي</u>:(المقاربات الدولاتية)

إن اول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية هو الاقتراب القانوني، وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار المشروعية القانونيو للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا[8] وهو اقتراب غلب عليه الوصف، يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية ،التطابق، الخرق، الانتهاك، ومن خلال مفاهيم اخرى مثل الحقوق، الصلاحيات ، الواجبات،الالزام، المسؤولية، ووصف الاجراءات القانونية المتبعة. مثل وصف البناء القانوني للمؤسساتالسياسية، والانتخابات، والاحزاب، آيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات،...الخ.فمن أهم المفاهيم التحليلية التي لازالت تحظى بالاهتمام في التحليل القانوني والسياسي هو مبدأ الفصل بين السلطات

مبادئ أخرى في التحليل القانوني:

وهناك مبادئ أخرى تندرج ضمن التحليل القانوني في إطار النظم السياسية والتحليل الدستوري أو مرتبطة بالنظرية الديمقراطية الدستورية في تقييد السلطات فمن هذه المبادئ:

، مبدأ حكم القانون ودولة القانون لتقييد ممارسوا السلطة من التعسف، مبدأ فصل الدين عن الدولة أو الكنيسة عن الدولة، والتي لها عدة معان ولعل أبرز معانيها الدستورية المتعلقة بحماية الحريات العامة، هي حماية حرية التدين بتقييد السلطات في التدخل في الممارسات الدينية، مبدا الديمقراطية والمجتمع

[8] غي هرمي وبرتران بادي، معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية.

المدني: لتقييد لسلطات من المساس بالمصالح العامة والخاصة، ومبدأ رقابة المدنيين على العسكريين للحفاظ على الطابع المدني للسلطة.

حدود استعمال الاقتراب القانوني:

وانتقد هذا الاقتراب بأنه غير كاف في الدراسات السياسية لآنه يهمل النشاطات الرسمية بحكم طبيعته، ويهمل نتيجة لذلك دور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية التلاعب بها.

ساد الاقتراب القانوني في تحليل نظم الحكم في ظل الوضعية المادية البدائية، ارتبط مع بداية القرن العشرين بثورة انتشار الدساتير في أوروبا وأمريكا، والمفاهيم السائدة آنذاك في أقسام العلوم السياسية بربط فهم النظام بتحليل القانون.

المؤسسات هي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويعرفها صموئيل هنتنغتون نقلا عن العديد من التعريفات السوسيولوجية آما عند تالكوت بارسونز، وصموئيل إزنستادت بأنها: "هي أنماط من السلوك الثابت والمقيم [9]

وجاء الاقتراب المؤسسي التقليدي لتفادي محدودية الاقترابات: التاريخي، المثالي وخاصة القانوني، وإدراك علماء السياسة أن أهمية دراسة الظاهرة السياسية تنبع من دراسة الحقائق السياسية، من خلال دراسة المؤسسات التشريعية، التنفيذية والقضائية (المحاكم)، دون إغفال دور الإدارة، وظائف الرئيس، نظم الانتخاب، الأحزاب، لذا ركز هذا التحليل على الوصف والمقارنة بين المؤسسات (من حيث التشابه والاختلاف) داخل الدولة أو بين الدول في ظل ارتباط مفهوم النظام "السياسي" بمعنى الدولة.

ووفقا لدراسة صموئيل هنتنغتون فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم أي مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الأبنية والوظائف. وقد صاغ مفهوم المؤسسية لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بها تلك " العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا" 2 2 المرجع نفسه، المكان نفسه.

ومع هذا انتقد هذا المقارب بسبب:

-عدم إمكانية استخدامه في النظم السياسية التي تخلو من المؤسسات السياسية الحديثة.

-عدم الربط بين المؤسسة وأعضائها حيث أن هذه العلاقة تكاملية ومجرد الفصل بينهما يعتبر تشويه للواقع.

مبادئ أخرى في التحليل القانوني:

وهناك مبادئ أخرى تندرج ضمن التحليل القانوني في إطار النظم السياسية والتحليل الدستوري أو مرتبطة بالنظرية الديمقراطية الدستورية في تقييد السلطات فمن هذه المبادئ:

[9] والمتواترصموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيره، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1968]، ص 21]1993

)، مبدأ حكم القانون ودولة القانون لتقييد ممارسوا السلطة من التعسف، مبدأ فصل الدين عن الدولة أو الكنيسة عن الدولة، والتي لها عدة معان ولعل أبرز معانيها الدستورية المتعلقة بحماية الحريات العامة، هي حماية حرية التدين بتقييد السلطات في التدخل في الممارسات الدينية، مبدا الديمقراطية والمجتمع المدني: لتقييد لسلطات من المساس بالمصالح العامة والخاصة، ومبدأ رقابة المدنيين على العسكريين للحفاظ على الطابع المدني للسلطة.

حدود استعمال الاقتراب القانوني:

وانتقد هذا الاقتراب بأنه غير كاف في الدراسات السياسية لآنه يهمل النشاطات الرسمية بحكم طبيعته، ويهمل نتيجة لذلك دور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية التلاعب بها.

وقد انظلق دافيد إيستون في عمله النظري من الاطار السلوآي الناقد للاتجاه التقليدي في دراسة الدولة، والمؤسسات القانونية على أساس أن يتوجب التوجه نحو تحليل العملية السياسية. وقد استند دافيد إيستن في صياغته للاطار النظري إلى النظرية العامة للانساق cybernetic ، بالاضافة إلى الاستعانة بمفاهيم الوظيفة، صنع القرار، والمرتبطة بفروع معرفية مثل علم الاجتماع والانثبروبولوجيا والاقتصاد الكلي، مع مفهومه للسياسية يرى بأنها توزيعية تهتم بالتوزيع والتخصيص. لذالا يشير وليم ميتشل إلى اعتبار أن السياسة هي عملية توزيعية مثلت فرضية هيمنت على علم السياسة الأميرآي لفترة طويلة[10]

- التحليل الطبقي، النخبة والجماعة:

نمط مغاير لدراسة النظم في المرحلة التقليدية، يرتكز هذا التحليل على مسلمات أهمها:

- النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي (انطلاقا من أن الظاهرة السياسية متغير تابع للتراتب الاجتماعي بغض النظر عن شكل هذا التراتب، أسبابه، نتائجه،...).
- المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.
- العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على الصراع أو درجة منه: البعض يَحْكُم/البعض يُحْكَم.
- فهم العملية السياسية ونتائجها يتطلب فهم هذه التكوينات التي تسيّر النظام.

لذا تجتمع التحليلات الطبقي، النخبة والجماعة في التعرض للظاهرة السياسية "النظام السياسي" من مدخل التكوينات الاجتماعية سواء كانت: طبقات، جماعات أو نخب (جماعات صغيرة).

ومع ذلك هناك اختلافات بين الأنماط الثلاثة للتحليل:

فالتحليل الطبقي:

- اعتُبِر نموذجا معرفيا أخرج دراسة النظم من المثالية السكونية المحافظة والتمركز حول المؤسسات الرسمية إلى تحليل حركي يدرس الظاهرة الاجتماعية.

[10] عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، القاهرة: مرآز اليحوث والدراسات السياسية، 1993

- وبالرغم من رفضه (في الفكر الغربي)ونسْبِه إلى ماركس الذي لم يستخدم في تحليله (الذي كان خليطا من التحليل الفلسفي والنظرية العلمية) مفهوم الطبقة، وربطه بالإيديولوجية الشيوعية (التي تهدد القيم الإيديولوجية الرأسمالية) خاصة تزامنه مع ظهور أنظمة شمولية شيوعية (الاتحاد السوفياتي)، نُقِلَ هذا الفكر من نظرية ذات صبغة علمية إلى مذهب سياسي وإيديولوجية لمواجهة هيمنة المدرسة الأمريكية في علم السياسة منذ الحرب العالمية الأولى.
- ولأن جذور التحليل الطبقي تعود إلى الفكر الماركسي الذي لم يعتبر تحليلا علميا بالمفهوم الذي نصت عليه الوضعية المنطقية ولا السلوكية فيما بعد، لم يدرج هذا التحليل ضمن طروحات المرحلة التقليدية، أو المرحلة السلوكية حيث بقي طرحا واكب التطور في حقل دراسة السياسة المقارنة وتكيَّفَ مع أطروحات كل مرحلة، واستمرت مفاهيم التحليل الطبقي في مرحلة ما بعد السلوكية تحت مسميات مختلفة كـ: الاقتصاد السياسي، التبعية، الماركسية الجديدة، علاقة الدولة بالمجتمع،...بالرغم من اعتباره مجرد دراسات خارج حقل السياسة المقارنة في حقول ما بين الاقتصاد والسياسة، والاجتماع والسياسة والعلاقات الدولية، أو إسهامات الماركسيين الأمريكيين بعيدا عن السياسة.
- ومع هذا حرَّك هذا الطرح "الماركسي" الذي لم يتم تبنيه من قِبَل الباحثين الأمريكيين الذين تطوَّر على أيديهم التحليل المقارن، الفكر الأوروبي لإيجاد نظريات أخرى مثلت:

في بُعدها الابستيمولوجي تطابقا معرفيا مع مقولات وافتراضات التحليل الطبقي.

وفي بُعدها العلمي/الإيديولوجي بديلا للتحليل الطبقي وذلك ما برز في التحليل النخبوي ونظرية الجماعة.

أما النـخبــة:

- وبالرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة يعود إلى بدايات الفكر السياسي عند اليونان "من يحكم؟" للتعرف على نوع النظام والتفرقة بين النظم، فإن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل السياسي يعود إلى محاولات معارضة التحليل الطبقي وإيجاد البديل في التحليل.
- حيث حاول كل من باريتو وموسكا (الأوائل) تحويل مفهوم الطبقة الماركسي القائم على علاقات الإنتاج واقتراب الصراع إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكم ومحكومين، وقد ساعد هذا التوجه على البروز فشل التحليل الماركسي في تحديد صورة أو إطار عام لتفسير تحوّل التجانس الاقتصادي للطبقة الرأسمالية إلى هيمنة أو سيطرة سياسية للطبقة الحاكمة.
- ومع ذلك لم تستطع نظرية النخبة الخروج من الإطار المعرفي لنظرية الطبقة ابستيمولوجيا، فنخبة القوة/الطبقة الحاكمة مجرد صياغات بُنيَت على نفس فكرة ماركس لتقسيم المجتمع أفقيا إلى طبقتين:

- طبقة مُسيطِرَة.
- طبقة مُسيطَر عليها.

- إن مقترب النخبة الذي تزامن مع المقتربين القانوني والمؤسسي في المرحلة التقليدية استطاع طرح نموذج معرفي يختلف عن إطار التحليل التقليدي من خلال:

الأسس النظرية

الإشكالات

المفاهيم

ومداخل التفسير

بالتركيز على سلوك الجماعات الصغيرة لصانعي القرار السياسي بدل التركيز على القواعد المؤسسية الحكومية الرسمية، وبالتالي التمهيد لاقتراب الجماعة لنفي هيمنة نخبة أو جماعة معينة، واعتبار جميع الجماعات متفاعلة على نفس الدرجة من الأهمية والتأثير.

- تطور استخدام مقترب النخبة في التحليل السياسي في المرحلة السلوكية، واتسع نطاقه في العلوم الاجتماعية لوصف وتحليل الأقلية الحاكمة حيث تعددت المفاهيم كـ: النخبة الحاكمة، الطبقة الحاكمة، الطبقة السياسية،...

<u>الجمـاعـة</u>:

- نمط آخر لمخالفة التحليل التقليدي للنظم، ومعارضة التحليل الطبقي وطرح البديل، أسهم في الانتقال من المنهجية التقليدية إلى المنهجية السلوكية، بالرغم من عدم إمكانية تجاوز الطرح الابستيمولوجي للتحليل الطبقي، أي:

- نفس المنطلقات والمسلمات المعرفية والمخالفة في المحددات والأسس مع التركيز على القوة، المصلحة والصراع.

- ارتكزت نظرية الجماعة على أهم افتراضات التحليل الطبقي بالتسليم بانقسام المجتمع إلى وحدات على أسس مصلحية يحكمها الصدام والصراع.

- وتفرد تحليل الجماعة في النظر إلى المجتمع على أنه منقسم إلى جماعات:

أفقيا: طبقات/ نخبة وجماهير

ورأسيا: بنية الجماعة/ وبنية النظام

- كما أضاف تحليل الجماعة في المرحلة السلوكية وأسهم في بروز البنائية الوظيفية عند ألموند وباول.

بسبب المراجعات الجديدة لنظرية فصل السلطات انطلاقا من عدم مطابقتها لحقيقة الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، تشعبت وجهات نظر باحثي علم السياسة، وتعددت مقتربات التحليل وكان من بينها مقتربات البنيوية الوظيفية وتحليل 'تالكوت بارسنز' للنظام السياسي كإحدى البنيات الجزئية،، للنظام الاجتماعي (البنية العامة)،و كنسق اجتماعي فرعي لا يتشكل من أشخاص بل من أدوار سياسية، يؤدى (هذا النظام) وظيفة تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعة الخاصة، ويهدف إلى الاستمرارية والتأقلم مع متطلبات المحيط، ليأتي 'دافيد ايستون' في اتجاه تحليلي مغاير للإطار المرجعي للوظيفية-البنيوية (تحليل الأدوار والوظائف التي يقوم بها النظام السياسي) عند 'بارسونز' ليضع تحليله النسقي

(النظمي) ثم من بعده 'آلموند' وتحليله الوظيفي حيث التقى الباحثين في تعريف النظام باعتباره جزءا من نظام كلي هو النظام الاجتماعي واختلفا في تحليل العلاقات القائمة بين مختلف القوى والعناصر المكونة لهذا النظام، في ظل الانتقادات الموجهة للدراسات المقارنة التقليدية والتوجهات التدريجية نحو منهجية جديدة للتحليل في ظل دراسات السياسة المقارنة.

- الاقتراب النسقي [11] و:

انطلق 'ديفيد ايستون' من النظام السياسي كوحدة مستقلة تنظم ذاتها تحدث داخلها جميع الأنشطة السياسية (فالنظام السياسي هو تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه، الجماعة السياسية، والسلوك السياسي).

لذا يرتكز تحليل 'اسيتون' لوظائف النظام السياسي على اقتراحه لوظيفتين أساسيتين:

- المدخلات: مجموع المطالب (المادية والاجتماعية)، (المعنوية أو الرمزية)، (السياسية: الضغوط، الاحتجاجات، النداءات) والتأييدات (المادية: دفع الضرائب...أداء الخدمة العسكرية، التطوع للخدمة المدنية،...)، (المعنوية: الامتثال للقوانين وتنفيذها، المشاركة النشيطة في الحياة السياسية،...).
- المخرجات: (الإجراءات وردود الأفعال: التدابير والقرارات).

وترتبط هاتين الوظيفتين في التحليل الايستوني بحلقات ربط أو تمفصلات هي:

- العلبة السوداء: مركز اتخاذ القرارات السياسية والحلقة الجوهرية في ربط المدخلات بالمخرجات وداخل هذه الدائرة تتم عملية تحويل المطالب والتأييدات إلى قرارات سياسية وتدابير تنفيذية جزئية (بالرغم من عدم تقديمه تحليلا دقيقا لما يجري داخلها).
- حدود النظام: المحيط الداخلي للمجتمع والمحيط الخارجي (وهو مجال تلقي التأثيرات المختلفة على الوظائف).
- التأثير العكسي: تحويل ردود الأفعال على القرارات إلى مطالب جديدة قد تكون تأييدات أو تعميق لمطالب مادية أو معنوية سابقة أو احتجاجات على القرارات.

الاقتراب الوظيفي:

رغم قدم هذا المدخل واتساع نطاقه، إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية له تعود إلى ستينيات القرن الماضي وعالم السياسة الأمريكي 'جابرئيل الموند'، (حيث كانت البدايات مع 'أفلاطون' و'أرسطو' الذين بحثا

[11] راجع في هذا الصدد محمد طه بدوي النظريةالسياسية المرجع و لنفس المؤلفمفهوم التكامل السياسيبين الانتظامو التنظيم و مجلة كلية التجارة – جامعة الرياض العدد الرابع 1986

فيما يجب أن يقوم به النظام، ثم تناوله منظروا السياسة الليبراليين في القرنين 18، 19 من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية،..).

إن التأسيس للمدخل الوظيفي الذي يعود إلى 'أفلاطون' و'أرسطو' بالاهتمام بالوظائف التي يجب أن يؤديها النظام "السياسي" من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي، بلغ مع تبلور نظرية النظم (التي خرجت منها معظم التحليلات في حقل علم السياسة) ودراسة النظم السياسية خاصة، مدىً مع تحليل 'آلموند' الذي أضاف إلى التحليل الوظيفي أبعادا ومفاهيم جديدة في التحليل السياسي للنظم وذلك من خلال التركيز على:

الأبنية والوظائف وتجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية.

استخدام مفهوم النظام محل الدولة.

والوظيفة محل السلطة والقوة.

والأدوار محل المناصب.

والأبنية بدلا من المؤسسات.

اعتبر 'آلموند' النظام السياسي ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات ويقدم من خلالها بذلك الوظائف التي ينجزها بواسطة القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها، إلا أنه يختلف عن 'أستون' وغيره من النسقيين بتحديده لمفهوم "الوظيفة" وما يصاحبها من قوة، كمنطلق لتحليل وظائف النظام السياسي.

يعتبر'آلموند' النظام السياسي نسق يتعرض لتغييرات مستمرة، ويحتاج دائما إلى التكيف لكي يضمن استمراره وبقائه وذلك في سياق عملية تفاعلية يقيمها مع النظم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع نفسه.

مقومات تحليل 'آلموند' للنظام السياسي:

- اعتبر النظام السياسي متغير مستقل بذاته، يحتوي داخله عملية التحول والتي بمقتضاها يقوم بعملية تلقي المطالب أو المدخلات السياسية وتحويلها إلى مخرجات في شكل قرارات سياسية وقوانين.
- انتقد طرق تحليل النظم لوظائف النظام السياسي سواء داخل المجتمع أو في المحيط الدولي، وقدَّم أمثلة على أداء النظم الرأسمالية ذات الأنماط المختلفة سياسيا وفي حقبات مختلفة، حتى في أوقات تقاربها وتشابهها كالأزمات الاقتصادية الدورية.
- اقترح مفهوم القدرة لتحليل أداء النظام السياسي والظواهر السياسية والإحاطة بها، أو اكتشافها بطريقة أكثر دقة وشمولا.
- قدَّم أسلوب 'آلموند' التحليلي تصنيفا للنظم السياسية من خلال:

ممارستها ونظمها التي تؤثر على أدائها الداخلي كنظمها الحزبية أو شكل حكوماتها برلمانية أو رئاسية.

وإضافة مفهوم القدرة، كمعيار لتحليل ومقارنة أنماط قراراتها (أدائها) وتفاعلها مع المحيط الداخلي والدولي.

هكذا يقوم المدخل الوظيفي على استخدام نظرة إجمالية في تناول الأبنية الاجتماعية كمنظومة كاملة، لا كمجتمعات من الأفراد، أو العناصر أو الوحدات، كون النظام السياسي يعتبر ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، والشامل لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارًا وأنشطة معينة، لا توجد في معزل عن بعضها البعض، في إطار ارتباط وتأثير متبادل بينها.

اقترابات التبعية والاقتصاد السياسي العالمي:

بالرغم من إسهامات المدرسة السلوكية وتقديمها لتصور تنظيمي للـ:النظام السياسي، ومقاومتها لتسييس علم السياسة ودفاعها عن منهجية النزعة العلمية بالبحث في السلوك السياسي، بالتركيز على الأهداف الفكرية أكثر من السياسية، ما جعلها هدفا للانتقادات من قِبَل تيار فكري (توجهات فكرية مختلفة) أجمَعَ على إعادة ترتيب الأولويات لتكون "العلمية" في المرتبة الثانية بعد الالتزام بقضايا المجتمع والبحث في طرق معالجتها، إلى درجة سعي بعض روادها وعلى رأسهم 'أستون' إلى التخفيف من حدَّة هذه الانتقادات والمناداة إلى ثورة جديدة في علم السياسة (1969)، وجَعْل التقنيات التي طوَّرها السلوكيون وخاصة نظرية النظم في خدمة المشكلات الاجتماعية، ليعود بذلك مفهوم "الدولة" ليتصدَّر أجندة البحث في هذا الحقل بعد تراجعه (كمفهوم مَثَّل محور اهتمام الباحثين التقليديين)، لكن في هذه المرحلة (ما بعد السلوكية) أصبح يستخدم كـ:متغير مستقل لتفسير سلوك مسؤولي الدولة، وهذا ما عبَّر عنه 'آلموند' بأن النزعة الدولاتية الجديدة لا تمثل ثورة علمية أو تحولا في المنظور، بل مجرد برنامج بحثي يطمح إلى التمييز بين الأنظمة من خلال مدى تأثيرها على أداء الموظفين الحكوميين في صناعة السياسة العامة كتخصص ثانوي أسهم 'دافيد استون' كثيرا في بروزه.

وإن كانت التوجهات الجديدة للسلوكيين قد أفرزت حقلا فرعيا في علم السياسة يربط التمييز بين الأنظمة بمدى تأثيرها على الأداء الحكومي، فقد برزت توجهات فكرية أخرى من بينها نظرية النظام العالمي ذات الجذور الفكرية والمنهجية الماركسية لبحث وضعية دول العالم الثالث في حقل العلاقات الدولية، حيث قدَّم 'ايمانويل وولرشتاين' أهم روادها طرْحًا يهتم بأولوية البحث في القضايا الاجتماعية كلها والتي يجب أن تخضع للتحليل ضمن سياق نظام عالمي، وركَّز على دراسة الدول الإفريقية ضمن كُلٍّ عالمي لا يتجزأ وجعل من النظام العالمي وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي (سلوك المجتمعات)، واعتمد في ذلك على مفاهيم أساسها التقسيم الجغرافي للعمالة كالمركز والأطراف وشبه الأطراف (كنطاق اقتصادي يتوسط الاثنين).

هكذا عاد العامل الاقتصادي ليُعْتَمَد في الدراسة والتحليل، وحظيت الأفكار المتأثرة بالماركسية برواج كبير وأخذت تتطور بسرعة كبيرة لتبرز بذلك:

- **مدرسة التبعية (الاعتمادية)** : من خلال باحثين درسوا العلاقات الاقتصادية بين دول أمريكا اللاتينية والعالم المتقدم، وارتباطا بأفكار 'وولرتستاين' قسَّموا دول العالم إلى مناطق ثلاث: المركز، الأطراف وشبه الأطراف والتي تعني البعد المكاني "الجغرافي" للاقتصاد العالمي، وقد مثل هذا التوجه إسهاما جديدا في دراسة الأنظمة السياسية باعتماد مفهوم الدولة-الحكومة من منظور اقتصادي راديكالي لطبيعة الأنظمة الليبرالية (النظام الرأسمالي العالمي)، وذلك من خلال تقسيم ثلاثي يشتمل على:

-دول المركز: حكومات ديمقراطية، ووضع اقتصادي مزدهر، رفاه اجتماعي،...

- دول أطراف: حكومات غير ديمقراطية، وضع اقتصادي متوسط إلى متدني، رفاه متدني،...

- دول شبه أطراف: حكومات استبدادية، وضع اقتصادي جد متدني، رفاه غير متاح،...

- **اقتراب الاقتصاد السياسي:**

بالرغم من اعتباره من أقدم الاقترابات في تحليل النظم والظواهر السياسية منذ القرن الـ19 وإسهام 'كارل ماركس' في تحليل الظاهرة السياسية من مدخل الاقتصاد للارتباط الوثيق بين الاثنين (السياسة والاقتصاد)، إلا أن استخداماته الحالية في التحليل كاقتراب نحى منحىً آخر ليربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية وفق شروط تؤهلها لتحيق الديمقراطية (النظام الديمقراطي) السياسية (انتهاج اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر، بلوغ درجة عالية من التطور التكنولوجي، التكيف مع القيم والتقاليد الثقافية الغربية، الارتقاء بمستوى التعليم، قبول التعددية الاجتماعية، انتهاج نمط المدنية،...).

وبالرغم من ارتباط التحليل السياسي من خلال العامل الاقتصادي بالفكر الماركسي في التحليل التقليدي للنظم، إلا أن استعمالات الاقتراب (الاقتراب السياسي) الحديثة بدأت بالبروز مع انفتاح الحقول المعرفية على بعضها البعض والسعي لإيجاد نظرية اقتصادية سياسية، ليمثل اقتراب الاقتصاد السياسي الجديد نموذجا نظريا لفهم الظاهرة السياسية في سياقها التاريخي ومن منظور كلي، من خلال وسائل وتقنيات بحث خدمت كثيرا فهم وتحليل السلوك السياسي، كاستخدام (مثلا) نظرية الفعل الرشيد وامتدادها إلى الخيار الرشيد كإطار نظري لرسم السياسة العامة، وكل هذا في إطار مرجعية فكرية ترتبط بتحليلات الاقتصاديين الكلاسيكيين وتبتعد تماما عن الطرح الماركسي.

- الماركسية الجديدة:

ولأن العامل الاقتصادي ودوره في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية يبقى ذو أهمية بالغة لدى معتنقي الفكر الماركسي، فقد طوَّر هؤلاء الطرح الماركسي التقليدي بفصل السياسة عن الاقتصاد والدولة عن رأس المال، بتجاوزهم الصورة التقليدية للدولة (كانعكاس بسيط للمصالح الرأسمالية)، وإعادة النظر في الديمقراطية الليبرالية، وتوصلهم إلى أن كل مجتمع ديمقراطي أصيل لا بد أن يكون اشتراكيا، وأن أكثر

الأشكال تعبيرا عن الديمقراطية هو النظام التعددي (محاولات التوفيق بين الديمقراطية والليبرالية) مع اقتناعهم بأن هذه الحالة استثنائية.

التحول الديموقراطي

تعتبر الديمقراطية معياراً يقاس به واقع الأنظمة السياسة الحالية ومستقبلها، و اول ما يجسد تطبيقها هو الدستور والقواعد القانونية بما تتضمنه من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، و التي تُعدُّ أسساً ومرتكزات يجب النظر إليها كدعائم تكفل الحراك نحو الإصلاح السياسي المنشود.

وتتمثل أركان الديمقراطية بما يتمخض عن سيادة الشعب من:

ا) حكم قائم على رضى المحكومين.

2) حكم الأغلبية، وضمان حقوق الأقلية، بالإضافة إلى التسامح.

3) ضمان حقوق الإنسان الأساسية، والمتمثلة بحرية التعبير (الرأي)، وحرية الصحافة، إضافة إلى حرية الديانة، وحرية الانتماء إلى جمعيات ومنظمات، وحق الحماية المتساوية من قبل القانون..... الخ

5) اتباع الإجراءات القانونية المعتمدة، ووضع القيود الدستورية على الحكومة.

6) المساواة والقانون، وبالتالي تكافؤ الفرص. حيث يُعَدُّ هذا الحق أساساً يتوفر في أي مجتمع عادل ديمقراطي، بغض النظر عن الموقع للفرد وإمكانياته وانتماءاته، على اعتبار أن الجميع لهم حق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون. وهذا يؤدي إلى حكم التسامح والواقعية، من خلال التعاون، والتوافق، والتراضي .

لا يبعد كثيرًا مفهوم التحول الديمقراطي عن مفهوم الديمقراطية، ويعد بمثابة إجراء عملي يأتي بعد توافر مبادئ الديمقراطية التي تم الحديث عنها .

ويعتبر التحول الديمقراطي أو الدمقرطة أحد أهم التغيرات السياسية تشهدها العديد من دول العالم الثالث، خصوصا بعد تسعينيات القرن العشرين

- يعرف الاستاذ **صامويل هنتجتون** موجة التحول الديمقراطي بأنها" مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة "

بمعنى التحول الديمقراطي هو الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مُؤسسة على السيطرة والخضوع، وما تفترضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، ويُعبر عن وجود إجماع داخل المجتمع بما يُضفي على هذا النظام مشروعية، أي ما يسمح لفئة ما أن تقرر سياسيا وُتترجم قراراتها إلى قواعد قانونية

- ويعرفه تشارلز أندريان بأنه:"التحول من نظام إلى آخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغير بين النظم ،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام ،البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم

وعبر أحمد جابر عن مفهوم التحول الديمقراطي بأنه: " شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة وعلى أسس العدالة والمساواة والمشاركة في صنع القرار .

وسار بالاتجاه نفسه الباحث ليث زيدان الذي يقول : "إن أساس عملية التحول الديمقراطي هو تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية حرة ونزيهة وعلنية ودورية تقوم على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية ودعم هذا النظام لضمان استمرارية واستدامة عملية التحول الديمقراطي من خلال إقرار دستور ديمقراطي ودعم الاقتصاد وتوفير الاستقرار ودعم شرعية النظام بتعزيز دور الإصلاحيين الديمقراطيين وتعزيز دور المجتمع المدني

- ويمكن تعريف التحول الديمقراطي أيضا، بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارًا لنمو النظام السياسي ومؤشرًا دالا على.ديمقراطيته

بإختصار يعرف التحول الديمقراطي هو:"مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها ،وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع

مما سبق ، عملية التحول الديمقراطي تتمحور في تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة. ومن هنا يكون أساس عملية التحول الديمقراطي هو تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية تقوم على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية .

و أثناء هذا التحول يتم التأسيس لبعض الإجراءات و التي تشمل البنى القانونية و المؤسساتية التي تتجه إلى تغيير العلاقات بين الحاكمين بالمحكومين من خلال توسيع مشاركة الأفراد في العمل السياسي

التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي:

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ،حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات ،حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق .

و تعتبر عملية التحول بمعنى "Trantistion" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، و هي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق و تأسيس نظام سياسي لاحق. في حين يعتبر" **رسوخ الديمقراطية** " هو بمثابة المرحلة المُتقدمة من عملية التحول الديمقراطي. فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه. ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما ، الا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي

آليات التحول الديمقراطي (شروط التحول الديموقراطي) ،

اول ما نشير اليه هو وجوب الوصول الى المصالحة بين الدولة ونظامها السياسي وبين المجتمع و توفير ضمانات دستورية قانونية وأخلاقية ، تكفل حق جميع المواطنين بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم ومستقبلهم .

الشروط السياسية للتحول الديمقراطي

1 التداول على السلطة: (التداول السلمي على السلطة)

والتداول السلمي على السلطة يعتبر أحد المعايير لوجود نظام ديمقراطي كما يعتبر مظهر من مظاهرها. يقصد بالتداول ، تناوب قوى سياسية مختلفة على مقاليد الحكم ويتعين أن يراعي التداول ثلاثة شروط أساسية هي :

1- ضمان إمكانية العودة إلى الحكم توفر الفرصة لمختلف الوحدات مرة أو عدة مرات.

2- الاحتكام إلى الشعب .

3- الإجماع حول المسائل الأساسية (السياسية الخارجية، السياسية المالية، الدفاع الوطني)

وكل هذه الشروط هي التي تعبر عن جدول التداول على السلطة ولا يجب تجاوزها ("عكس الانقلاب").

2 :الفصل بين السلطات:

يشكل مبدأ الفصل بين السلطات الأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية، " ويعتبر "مونيكسيو"

المنظر الحقيقي له ،نجد هذا المبدأ في أغلبية دساتير دول . يقسم السلطة إلى - السلطة التشريعية- السلطة لتنفيذية- السلطة القضائية

3 : الانتخــابات: الانتخابات نزيهة، وهي وسيلة لتحقيق التداول السلمي على السلطة. فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة و تعتبر المظهر البارز للديمقراطية ،والانتخابات آلية لتكريس الديمقراطية إذا كانت تعبر حقا عن إرادة الشعب.

4 : التعددية الحزبية: يرتبط التداول السلمي للسلطة بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر ولابد من وجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب وسيطة بين المواطنين و الدولة.

كما يستوجب على الاحزاب ان تملك برامج إنمائية و ان تكون مخلصة في ولائها للديمقراطية ، و أن يكون الحزب يسعى إلى خدمة الصالح العام و ليس الخاص،وان تكون الأحزاب تؤدي وظيفتها بطريقة جيدة،وليست تعددية شكلية فقط تظهر في وقت الانتخابات

وتساهم الأحزاب في:

أ - المشاركة السياسية : التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام و الأعمال التي يؤذونها، وكذا التأثير في القرارات الحكومية.

ويمكن القول أن هناك أربع أنماط للمشاركة وهي: المشاركة في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابية،المشاركة على الصعيد المحلي والاتصال بالمسؤولين.

- وتعد المشاركة معيار لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطية وهي تشجعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية وضع السياسات .

- تزيد المشاركة السياسية من الوعي الاجتماعي للمواطنين.

ب- **التنشئة السياسية**، والتي تعني اكتساب المواطنين القيم السياسية، اكتساب الثقافة السياسية، التي تزيد من وعيه وتحدد سلوكه السياسي، وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية.

ج - الأحزاب في التجنيد السياسي،هذه العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة،وحتى تؤدي هذه الأحزاب وظائفها لا بد أن تتمتع بالحرية الكاملة لتكريس الديمقراطية

5 : المجتمع المدني ويعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار،وهو مظهر من مظاهر الديمقراطية و آلية لتكريسها ،فلا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها و تكريسها في جميع المجالات

والمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية (اجتماعية وسياسية و اقتصادية وثقافية ودينية) حرة تقوم بأعمال تطوعية اختياريه لصالح الإنسان بتنسيق مع الدولة،أو في استقلال عنها من اجل تحقيق التنمية الشاملة ..فإذا كانت له فاعلية داخل الدولة فهو بذلك يكرس الديمقراطية أما إذا كانت الدولة تتبنى ديمقراطية شكلية فإنها سوف تهمشه وتضع قواعد وبنود تحد من فعاليته.

6 : الإعلام والصحافة كآلية لتكريس الديمقراطية

إن الإعلام والصحافة يعتبران السلطة الرابعة داخل أي دولة، لما لها من فعالية في الدفاع عن الحقوق و،ولتحقيق هذا الهدف يجب توفر حرية وسائل الأعلام والصحافة وعدم احتكارها من جانب الدولة أو جماعة سياسية ،وكذالك حرية الحصول على المعلومة.

الشروط الاقتصادية للتحول الديمقراطي:

ويكون ذلك بـذلك بالعمل على تحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية. حيث أثبت الكثير من الباحثين وجود تزامن وترابط بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، وأكدوا أن الاستقرار الاقتصادي يتولد عنه استقرار سياسي ويتحقق ذلك بـ :

* توفير قاعدة اقتصادية: ، تساهم في تحقيق مستويات افضل للمعيشة والدخل الفردي، و تجعل المواطن يسهم بفاعلية في عملية التغيير السياسي.

* إقامة الإصلاحات الاقتصادية: وذلك بمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد الاقتصادية والتوزيع العادل للثروات.

***الحد من التبعية الاقتصادية**: التي باتت تؤثر على اتخاذ القرار داخل الدولة التابعة، ما يعرقل العملية التنموية كمدخل للتحول الديمقراطي.

*تنشيط المبادلات التجارية الخارجية: وذلك بإقامة الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وفقا لأسس ومعايير لا تؤدي إلى خرق السيادة الوطنية، وتسهم في دفع العملية التنموية والاقتصادية للبلاد، ما يسهم في تكريس العملية الديمقراطية.

3- الشروط الاجتماعية للتحول الديمقراطي:

عملية التحول الديمقراطي لا تكتفي بوجود دستور ديمقراطي كشرط اساسي، أو بتوفير متطلبات اقتصادية، بل تتعداها إلى جوانب أخرى اجتماعية لا تقل أهمية عن نظيراتها والمتمثلة في:

- احترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم، والقدرة على الموازنة بين المصالح العامة والخاصة و هي من القيم الأساسية، التي يحتاجها المجتمع

الحرية الدينية واحترام الحقوق الفردية

- حرية التعبير بما فيها حرية الإعلام والصحافة: إطلاق حرية الرأي والتعبير ، باعتبارها حقاً لكل مواطن، وجزءاً لا يتجزأ من مفهوم الحرية التي لا يقوم أي نظام ديمقراطي بدونها ، كما أنها وسيلة الاتصال والحوار مع الآخرين، سواء كانوا أفراداً، أم جماعات، أم هيئات، ومع السلطة السياسية.

- تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها : ويكون ذلك بنشر التعليم والقضاء على الجهل والأمية، وتشجيع المشاركة السياسية، والانخراط في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

- إقامة مجتمع مدني فعال: يدعم عملية التحول الديمقراطي ويحولها إلى قيمة اجتماعية وأخلاقية، ويسهم في تفعيل مبادئ الديمقراطية...

هذا إضافة الى العديد من العوامل الداخلية والخارجية في مختلف دول العالم، للاتجاه نحو التحول الديمقراطي. حيث توصلت الأدبيات المعاصرة إلى عدد من الأسباب المشتركة، ساهمت في التحول نحو الديمقراطية تمثّل أهمها في:

- **على المستوى الداخلي** في فشل التجارب التسلطية في إرضاء التطلعات الشعبية، بما قادها إلى أزمة شرعية ثم الإطاحة بهذه النظم
- التغير في إدراك القيادة و النخب السياسية: و يؤكد كل من " دبامون ، ولينز، و مارتن ليست " علـــى الدور الحاسم للقيادة - التي تتسم بالكفاءة و الالتزام بالديمقراطية- في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي ، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف بنيتها ويعرضها للتآكل.

و هناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

- تردي الشرعية السياسية للنظام

- انهيار شرعية النظام السلطوي: بسبب التغير في القيم المجتمعية

ا-لأزمة الاقتصادية و هو ما يتم التعـبير عنه في صـــورة كثير من الاضطرابات و التظاهرات الجماهيرية التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

- تزايد قوة المجتمع المدني

أما على المستوى الخارجي

- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية ، على سبيل المثال طرح الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا عبر المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية، مسألة التحول الديمقراطي والتأكيد عليها باستمرار؛ حيث ربطت هذه الدول تقديم معوناتها الاقتصادية والانضمام إلى مختلف المؤسسات الدولية، بشروط أساسية أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . والحرية

- النظام الدولي بعد الحرب الباردة : لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية و الاتحاد السوفييتي، و تحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

انماط التحول الديموقراطي

تتحدد انماط التحول حسب **صامويل هنتجتون** [12]في: أربعة أنماط وهي بإيجاز كما يلي

التحول من أعلى. يكون فيه التحول الديمقراطي بمبادرة من النظام الحاكم نفسه دون تدخل جهات أخرى.

التحول من خلال الشعب.: تحدث فيه عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام، الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة. فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية(منها مالي و الجزائر،)

التحول من خلال التفاوض: الذي يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة. ،بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما ،فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة. ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي بديل.(حالة جنوب إفريقيا)

نمط التدخل الأجنبي:التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

الترسيخ الديموقراطي

أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لابد منها فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمأسسة النظام

ولقد أكد في هذا الصدد كل من الأستاذين **Guenther** و **Higley**أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى

فإن الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة . ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي وهو ما ركزت عليه أهم المداخل الإستراتيجية لترسيخ الديمقراطية وتعزيزها منها :

- **مدخل الوعي بالديمقراطية:** باعتبارها آلية اجتهادية لتسيير البلاد.

- **مدخل ضرورة احترام التنوع المجتمعي:** كانطلاقة ناجحة للتأسيس العقلاني للديمقراطية، من خلال بناء المواطن الديمقراطي وتعميق ثقافة التعدد والاختلاف.

و يمكن تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها ، من خلال مجموعة من المحددات المتداخلة أهمها:

- **الثقافة السياسية :** احترام التنوع المجتمعي بما يتطلبه من تعميق ثقافة التعدد والاختلاف حيث أكد الأستاذ **لاري دياموند** على أهمية وضرورة تطوير ثقافة سياسية . ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ، بإعتبارها ُتمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي

[12] صامويل هنتغتون:"الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"ترجمة عبد الوهاب علوب،دار سعاد الصباح،القاهرة ، 1993،

بناء وتدعيم المؤسسات السياسية:

يعني ذلك حسب ما أسماه الأستاذ صامويل هنتجتون اضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي بما يسمى بإستراتيجيات الهندسة المؤسسية من خلال صياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، وإقامة نظام حزبي تعددي وإجراءانتخابات دورية تنافسية حقيقية؛ فتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية لا يعتمد فقط على شروط ثقافية، اقتصادية واجتماعية، بل يحتاج أيضا إلى خلق مؤسسات سياسية قوية . وفعالة، يُمكن من خلالها تعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون

وقد وضع **صامويل هنتجتون** أربعة شروط أساسية حتى يكتسب التنظيم طابعا مؤسسيا هي

- **التكيف:** أي مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية، ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة، كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف.

- **التعقيد:** بمعنى أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة، تقوم بمجموعة من الوظائف بما يكفل لها الاستمرار، ويُقاس بمدى درجة تعدد وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها.

- **الاستقلالية:** يشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل، وتقاس بمدى استقلالية ميزانيتها وقدرتهاعلى تجنيد الأعضاء.

- **التماسك:** ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة.

وتقف في مقدمة هذه المؤسسات الواجب تدعيمها وتقويتها على الأسس والتقاليد الديمقراطية مؤسسات **المجتمع المدني**، لما يمثله هذا الأخير من ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي

تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات لأنها تضمن تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وتقليص حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية

إيمان النخب الحاكمة بالديمقراطية ولقد شدد صامويل هنتجتون على هذه المسألة بقوله: "إن الديمقراطية ستنتشر بقدر ما يَودُ لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر،

مواجهة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية: ذلك أن الديمقراطية المُستقرة توجد غالبا في الدول التي حققت معدلات عالية أو متوسطة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهو ما أكده أيضا الباحث **لاري دياموند** في دراسته حول تعزيز الديمقراطية، بأن النظم الدستورية الجديدة في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد تنهار إن لم تتمكن من وضع حد. للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها

<u>المقاربات و المداخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي.</u>

لمواكبة التحولات بدأت الدراسات السياسية في ربطها بين التنظير والبراديغم. حيث ظهر تعدد المداخل لتحقيق التغيير السياسي و الاجتماعي و الديمقراطي من خلال مسار ديمقراطي على أمد متوسط. و لجأ الباحثين و الدارسين للتحول الديمقراطي الى العديد من المداخل و فق زاوية الدراسة و من بين هذه المداخل .

المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي:

حيث أشار الباحث السياسي "دانكورت روستو" (Dankwart Rustow) في مقالته " Transition to "Democracy في1970، إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

و إستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي:

أ - مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع ،إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

ب - مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، و تشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

ج - مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي،وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

د- مرحلة التعود:

: وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ،ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لروستو.ومن أهم المحاولات دراسة "جويلرمو أودينيل" (G.O'DONNELL) وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان:

(TRANSITION TO AUTORIAN RULE)، ودراسة لـ"جون لينز" (JUAN LINZ) 1995 في دراسة تحت عنوان:" Between states: Interim Governments and

"Democratic Consolidation

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. و يرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى

و خلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

-المدخل البنيوي:

ترى هذه النظرية من أن التغير السياسي و التحول الديمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى في البناء الطبقي للمجتمع، بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة، ساعية إلى هدم البناء التقليدي للمجتمع ، لتعوضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الاعتبار .

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة "بارنجتون مور"(Barington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة.(مسار الديمقراطية الليبرالية)عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية)عن مسار الصين وروسيا (لثورة الشيوعية) واستندت مقاربة مور ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي:الفلاحين ،طبقة ملاك الأراضي،البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة ،وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى( ).

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب،ولذا فقد قام ديتريك روشماير وزملاؤه بتدارك هذا النقص ،وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم.

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة ،وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.

المدخل الاقتصادي:

إن المدخل الاقتصادي من المداخل التي يمكن أن تؤسس لعملية التحول من أنظمة تسلطية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية. وهنا نشير لتجربة " بولونيا " إذ عرفت تحولا في طبيعة نظام الحكم ، من النظام الشيوعي إلى النظام الديمقراطي التعددي ذي الاقتصاد الليبرالي .

ينطلق أنصار هذا الاتجاه في من أن طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على الريع النفطي هو السبب الأساسي في دفع التحول السياسي، حيث تخضع كل الدول التي تعتمد على هذا البناء الاقتصادي للمعادلة التالية: كلما زاد سعر النفط كلما ساد الاستقرار السياسي، و كلما انخفض سعر النفط كلما ظهرت اضطرابات تؤدي للتغيير.

فقد عرفت الجزائر في مرحلة حكم " الشاذلي بن جديد " في منتصف الثمانينيات 1986 انخفاض ملموس في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل الى 10 دولار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف إمكانيات النظام السياسي لأنه يعتمد أساسا على عائدات النفط، كما أضعف البناء الاجتماعي لاعتماده على مساعدات الدولة، كل هذا أدى إلى أزمة اقتصادية.

. مدخل المصالحة الوطنية:

إن المصالحة الوطنية تقوم على أساس معالجة تجاوزات حقوق الإنسان قصد القطع معها و ضمان عدم تكرارها في المستقبل . و القطيعة هنا لا تعني الانطلاق من الصفر بل تعني التغيير و التجديد و بناء خطوات تواصل المراحل المأساوية في ماضي الشعوب و تاريخها .

هناك تجارب دولية للمصالحة الوطنية كتجربة جنوب إفريقيا و الشيلي حيث فتح حوار وطني حول حقوق الإنسان بين مختلف الأطياف المجتمعية لمعالجة قضية الانتهاكات و مصير المعتقلين و لهذه الغاية أنشأت لجان للبحث و التحقيق بهدف الوصول إلى المصالحة الوطنية.

- نظرية السلام الديمقراطي:

ويمكن تعريف السلام الديمقراطي على أنه:"قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف."
وقد إقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات مايكل دويل(Michael Doyle) و بروس راست(Bruce Russet).اللذين تأثرا بكانط،ويشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان ،والترابط العابر للحدود الوطنية،كل ذلك يفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية.ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقرطية ميالة للحرب.فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق.

-تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر :

1-التمثيل الديمقراطي الجمهوري
2-إلتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.
3-الترابط العابر للحدود الوطنية.

- ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبرالية،على إعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا ،ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا. كما

هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية اللبيرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول اللبيرالية الأخرى فقط ،أما في علاقاتها مع الدول غير اللبيرالية فالصورة مختلفة

مدخل الثقافة السياسية

ويعرف ألموند الثقافة السياسية بأنها:"مجموعة التوجهات السياسية والإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي."

ويعرف روي مكريديس:"الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صمويل بيير فيرى :"أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه."

ويرى ألموند وفيري أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

-الإدراك(Cognition)

-المشاعر(Affect)

- التقييم((Evaluation

وعموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي ، فإن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية ، هذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ،وينتج عن ذلك إنغماس الأفراد في العمل السياسي ،والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها .

المدخل المؤسسي:

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية،وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام ،ومتابعة المساءلة السياسية ،ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.

وتشيرتحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم.وإعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية،التي ظلت مفهوما غامضا ،بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام.

وفي هذا الإطار يحدد هنتجتون شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي:

ان البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها،وتتغلغل بعمق

في النسيج الإجتماعي ،والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادىء لعملية البناء في الدولة ،إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.
وقد أولت الدراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الدمقرطة،وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما تعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية

المقاربة السيكولوجية:

تركز هذه المقاربة على الجانب النفسي في تفسير التغير السياسي و التحول الديمقراطي، حيث تضم تفسيرين هما:

أ- نظرية الإحباط:

تنطلق هذه النظرية من الافتراض التالي: يحدث التغير السياسي نتيجة للإحباط، أي عندما لا تتوافق تصورات الفرد و الجماعة بوجودهم الاجتماعي أو السياسي مع أمر الواقع لوجود حائل دون ذلك.
يرى " بركوريت " أن إدراك الفرد أو الجماعة للوضع يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية يستهدف الواقع القائم قصد تغييره، مثال في الجزائر عاش الشعب الجزائري هذه الحالة في ظل الأحادية، حيث عجز النظام على تحقيق حاجياته خاصة الاقتصادية و الاجتماعية، مما شحن هذا الشعور في شكل سلوك عنيف انفجر عام 1988 في شكل مظاهرات، أعمال عنف استهدفت تغيير الوضع القائم.

ب- سيكولوجية الجماهير:

ينطلق هذا التفسير من افتراض أساسي هو أن لكل شعب سيكولوجيته الخاصة التي تتطور بنيويا متأثرة بالتحولات البيئة التاريخية التي عاشها، لتخلق لديه نمط من السلوك الاجتماعي و السياسي يميزه عن باقي الشعوب الأخرى.
طبق المحلل النفساني " رايخ ويلهم " في كتابه سيكولوجية الجماهير، هذا النموذج على صعود النازية في ألمانيا 1932، كما طبقه " مالك بن نبي " في تفسير ظاهرة الاستعمار عن طريق ما اصطلح عليه بـ" قابلية الاستعمار ". فالخوف و عدم الثقة في جهاز الدولة هي التي أرست دعائم الديمقراطية.

مدخل النخبة:

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للتحول الديمقراطي من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها و توجيه الدولة نحو وجهتها، هادمة بذلك البناء السياسي القديم

قائمة المراجع:

ألموند، جابريال ، بنجام باول و روبرت مندت. **السياسة المقارنة: إطار نظري**. ترجمة: ؟
. محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، 1996
. مونياغو، أشلي. **البدائية**، ترجمة: محمد عصفور، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1982 ؟
بادي، برتران. **الدولتان: الدولة و المجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**. ترجمة: نخلة ؟
. فريفر، الدار البيضاء: المرآز الثقافي العربي، 1996
حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: عالم المعرفة، عدد ؟
. 117 ، سبتمير 1987
حسنين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: ؟
. مرآز دراسات الوحدة العربية، 2005
حمدي، عبد الرحمان حسن، **دراسات في النظم السياسية الافريقية**، قسم العلوم السياسية: ؟
. سلسلة الكتب الدراسية، القاهرة: جامعة القاهرة، 2002
الخزرجي، ثامر آامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة** ؟
. **معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان، الأردن: درا مجدلاوي، 2004
خشيم، مصطفى عبد الله. **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**. بنغازي، ليبيا: ؟
. الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994
دايموند، لاري، **مصادر الديمقراطية**، ؟
دنكان، جون ماري، **علم السياسة**، ترجمة: ؟
دوهاميل، أوليفيه ، **الديمقراطيات: أنظمتها، تاريخها ومتطلباتها**، ترجمة: علي باشا، ؟
. دمشق: منشورات وزاؤة الثقافة، 1998
دوهاميل، أوليفيه و ايف ميني، **المعجم الدستوري**، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: ؟
. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996
رشاد، عبد الغفار. **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**. القاهرة: مرآز البحوث و ؟
. الدراسات السياسية، 1993
عارف، نصر محمد. **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،** ؟
. **المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002
عارف، نصر محمد. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء** ؟
. **المنظور الحضاري الإسلامي**، فيرجينيا، الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1993
غدنز، أنتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت: مرآز دراسات الوحدة ؟
. العربية، 2005
غراهام، لورانس، ريتشارد فارآاس، روبرت غريدي، جورجن راسموسن و تيكتسو جو ؟
تسوروتاني، **السياسة والحكومة: مقدمة** _____للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا
وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية واليابان والمكسيك والعالم الثالث، ترجمة: عبد الله بن
. فهد عبد الله اللحيدان، الرياض: جامعة الملك سعود، 2000
السواح، فراس. **دين الإنسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، ط 4، دمشق: ؟
. منشورات دار علاء الدين، 2002
الغزال، إسماعيل ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط 4، بيروت: المؤسسة ؟
. الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989

المنوفي، آمال. **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شرآة الربيعان للنشر والتوزيع، ؟.1978
المنوفي، آمال. **نظريات النظم السياسية**. ؟
المغيربي، محمد زاهي، معجم المصطلحات السياسية. ؟
، هايدي، فيريل. **الإدارة العامة: منظور مقارن**. ترجمة: محمد قاسم القريوتي. ظ 2 ؟
. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983

هنتنغتون، صموئيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: [1968] دار الساقي، 1993.
هنتنغتون، صموئيل. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة: عبد الوهاب علوب. القاهرة: مرآز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.
هرميه، غي. برتران بادي، بيار بيرنبوم و فيليب برو، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.
هوريو، أندريه. **القانون الدستوري و المؤسسات السياسية**. ترجمة: علي مقلد، شفيق حداد وعبد المحسن سعد. جزءان، ط 2، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977.
رينولدز، أندروا، و بن ريلي، **دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية**، ستوآهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2002.

مراجع باللغة الأجنبية:

Books:

Kamrava, Mehran, (1996) **Understanding Comparative Politics: a Framwork for Analyis,** New York: Taylor & Francis.
Lagroy, Jaques. (2002). **sociologie politique**. 4em ed, France: presse de la foundation nationale des sciences politiques et Dalloz.
MClain ,(1996) **The concise Oxford Dictionary of Politics**.
Mény, Yves. (1991), **Politique Comparée: les démocraties: Allemagne, Etat-Unis, France, Grand-Bretagne, Italie,** Paris3rd ed, Montchrestien.
Miller, David (ed), (2000) **The Blackwell Encyclopedia of Political Thought,** 7THed, UK: Oxford.
Posusney, Marsha Pripstein. (2005)**Authoritarianism in the Middle East: Rgimes and resistance**, London: Lynne Rienner Publisher.
Quandt, William B. (1999). **Société et pouvoir en Algérie: la décennie des ruptures**. Traduction: Mohammed Bensemmane, Mustapha Benabdelazize et Abdessalam Benzenache. Alger: Casbah édition.
Roy ,S.N.(2004) **Modern Comparative Politics: Approaches، Methods and Issues,** PHI Learning.
Schwantzenberg,Roger-Gerard.(1998) **Sociologie Politique**, 5 ed، Paris : Montchrestien.
Seiler, Daniel-Louis.(2000) **Les parties politiques,** 2eme ed, Paris :Armand Colin.
Steinmo, Sven. ()" The New Institutionalism", in: Barry Clark and Joe Foweraker (eds), The **Encyclopedia of Democratic Thought**, London: Routledge.
Wiarda Howard,(1996) **Corporatism and corporate politics, the other great'Ism,** NY: M.E Shape.
Wirada, Howard,(2007) **Comparative Politics: Approaches and Issues**, New York: Romwman & Littelfield Publishers.

Periodic : دوريات

Deutsch, Karl W.(1961), "Social mobilization and Political development", ***American Political Science review***, No.3, September, pp.493-514.

Evans, Peter, (1997), "The eclipse of the state: reflections on Stateness in an Era of Globalization", ***World politics***, No.50, October, pp 62-87.
Hall, Peter A. (1996) "Political Science and The Three New Institutionalism", ***Political Studies***, Vol:XLIV, p 936-957.
Janos, Andrew C, (1997), "Paradigms Revisited: Production، Globality, and Postmodernity in Comparative Politics", ***World politics*** No.50, October, pp 118-149.
Lustick, Ian S, (1997), "Lijphart, Lakatos, and Consociationalism"، ***World politics***, No.50, October, pp 88-117.
Remmer, Karen L, (1997),"Theoretical decay and Theoretical Development: The resurgence of institutional Analysis"، ***World politics*** No.50, October, pp 35-61.

مراجع أخرى:

مراجع عربية

مراجع أجنبية:

1- James Bryce, "The relations of political science to history and to practice", ***American political science review***, Vol 3, No. 1, February 1909.
2- Raymond G. Gettell, Nature and scope of present political theory، ***American political science review,*** Vol 18, supplement, February 1914